

أثر أنماط الملكية ومجلس الإدارة والخصائص التشغيلية على التجنب الضريبي وانعكاسه على قيمة الشركة: أدلة من سوق الأوراق المالية المصري

د/ ماجد مصطفى علي الباز

مدرس بقسم المحاسبة والمراجعة - كلية التجارة- جامعة قناة السويس جمهورية مصر العربية
والمعارف كلية العلوم والدراسات الإنسانية بالغايط جامعة المجمع، المملكة العربية السعودية

The Impact of Ownership Patterns, Board of Directors and Operational Characteristics on Tax Avoidance and It's Influence on Firm Value: Evidence from the Egyptian Stock Market

الملخص:

يستهدف هذا البحث دراسة محددات التجنب الضريبي بالبيئة المصرية متمثلة في أنماط الملكية ومجلس الإدارة والخصائص التشغيلية، بالإضافة الي دراسة أثر التجنب الضريبي علي قيمة الشركة، ولتحقيق هذه الأهداف فقد أجرى الباحث دراسة تطبيقية اعتمدت علي مسح شامل لجميع الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري (ماعدات البنوك والخدمات المالية) خلال الفترة من ٢٠١٥ الي ٢٠١٩ (خمس سنوات)، وذلك لاختبار (٤) فروض بحثية من خلال (٤) نماذج إحصائية، وتوصل الباحث من خلال الدراسة التطبيقية الي عدة نتائج رئيسية أهمها: من زاوية أنماط الملكية كمحددات للتجنب الضريبي، فقد أكدت النتائج على وجود أثر سلبي للملكية الإدارية ووجود أثر ايجابي للملكية المؤسسية في الحد من ممارسات التجنب الضريبي، ومن زاوية خصائص مجلس الإدارة كمحددات للتجنب الضريبي: فقد أكدت النتائج على وجود أثر سلبي للازدواجية ووجود أثر ايجابي لحجم المجلس على الحد من ممارسات التجنب الضريبي، ومن زاوية الخصائص التشغيلية كمحددات للتجنب الضريبي: فقد أكدت النتائج على وجود أثر ايجابي لكلاً من حجم الشركة والرافعة المالية على الحد

من ممارسات التجنب الضريبي، كما أكدت علي وجود أثر إيجابي للتجنب الضريبي علي قيمة الشركة، وبناءً على النتائج السابقة أوصي الباحث بضرورة تطوير القوانين والتشريعات الضريبية للحد من ممارسات التجنب الضريبي وتقنين الملكية الإدارية وازدواجية مجالس الإدارات كأحد العوامل المؤثرة على ممارسات التجنب الضريبي.

الكلمات الدالة: التجنب الضريبي/ الملكية الإدارية/ الازدواجية/ الرافعة المالية/ قيمة الشركة.

أولاً- المقدمة:

تعتبر الضرائب عنصراً أساسياً في حياة الأشخاص الطبيعية والاعتبارية، حيث تخضع كل فئة للالتزام ضريبي مختلف ينظمه القانون السائد بالدولة، وتشكل الضرائب المدفوعة من مختلف الفئات دخلاً للدولة ويمثل جزءاً رئيسياً من إيراداتها - خاصة في الدول النامية - ويستخدم في تمويل عملياتها، ومن الجانب العملي فإن هناك العديد من المصطلحات في الأدب المحاسبي مرتبطة بمفهوم الضرائب مثل التخطيط الضريبي (Tax Planning) والتهرب الضريبي (Tax Evasion) والتجنب الضريبي (Tax Avoidance) والتجنب الضريبي التعسفي (Aggressive Tax Avoidance)، ولكن في هذا البحث سوف يكون التركيز على التجنب الضريبي. وخلال العقدين الأخيرين، شهدت جمهورية مصر العربية العديد من الإصلاحات الضريبية بداية من إصدار قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته المتلاحقة وأهمها التعديل بقانون رقم ٩٦ لسنة ٢٠١٥ والخاص بمعدل الضريبة القانوني وصولاً للتعديل بقانون رقم ١٥٨ لسنة ٢٠١٨ والخاص بالتصرفات العقارية، والتي مثلت نقلة نوعية في المنظومة الضريبية المصرية وأدت لزيادة الوعاء والمتحصلات الضريبية.

وفي ظل الانفتاح الاقتصادي وانتشار ثقافة المشاركة الجماهيرية بشكل ملحوظ في أسواق الأوراق المالية من خلال الاكتتابات أو التداول اليومي للأسهم كأحد البدائل الاستثمارية للمدخرات وخاصة مع عدم استقرار قيمة العملة المحلية في مصر، أصبح التجنب الضريبي موضوع ذو بعد محاسبي واجتماعي، حيث يمكن أن يجذب إنتباهاً

غير مستحب من قبل وسائل الإعلام والحكومة والمستهلكين والجمهور العام تجاه كلاً من الشركات وكبار المستثمرين في ظاهرة يشار إليها باسم "الضريبة الخادعة" (Tax-Shaming).

ومن جانب آخر، لم تعد مؤشرات ومعدلات الربحية وحدها كافية لتقييم المشروعات الاستثمارية وخاصة بسوق الأوراق المالية، بل أصبح مفهوم قيمة الشركة (Firm Value) أحد العناصر الأساسية والداعمة للقرارات الاستثمارية وعنصر أساسي لجذب المستثمرين المحتملين وتفضيلات أصحاب رؤوس الأموال النقدية، وهو ما دفع الفكر المحاسبي في الآونة الأخيرة للاهتمام بدراسة العوامل المؤثرة على قيمة الشركة ومنها التجنب الضريبي بالإضافة لدراسة المحددات التي تؤثر على اتجاه إدارة الشركات لممارسات التجنب الضريبي وخاصة في الدول الصاعدة أو النامية ذات معدلات الضريبة القانونية المرتفعة.

ثانياً- دوافع ومشكلة البحث:

قام الباحث بالاستناد الى ثلاث دوافع رئيسية لاشتقاق مشكلة البحث وهي كالتالي:

(١) ارتفاع مستوى ممارسات التجنب الضريبي: تعتبر الضرائب أحد أهم مصادر إيرادات الدولة المصرية وتمثل نحو (٦٦.٤ %) من إجمالي الإيرادات الحكومية (أبوزيد وآخرون، ٢٠٢٠)، ومن خلال تحليل وتتبع الباحث لمعدلات الربحية وصافي الربح قبل الضرائب وال مدفوعة للشركات العاملة بسوق الأوراق المالية المصري (عينة الدراسة) للأعوام (٢٠١٥ / ٢٠١٦ / ٢٠١٧ / ٢٠١٨ / ٢٠١٩)، فقد لاحظ عدم تناسب وتجانس هذه المتغيرات المترابطة نظرياً، ومن جانب آخر في ظل ارتفاع معدل الضريبة القانوني (STR) الي ٢٢.٥% وفقاً للقانون رقم (٩٦) لسنة ٢٠١٥ والصادر لتعديل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥، فقد نتج عند إدارة الشركات بعض الدوافع للاتجاه لممارسات التجنب الضريبي سواء المقبول أو التعسفي باعتبار أن مصروف الضريبة (Tax Expenses) بصورة عامة عبئاً على أرباح الشركة، وتمثل ذلك في ارتفاع متوسط التجنب الضريبي حيث بلغ (١.٤١% - ١.٣٢% - ١.٧٥% - ١.٨٩% - ٢.١٤%)

على التوالي لسنوات الدراسة، وذلك على الرغم من قيام المشرع المصري بالعمل على تحجيم ممارسات التجنب الضريبي في قانون ضرائب الدخل رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ المادة (٩٢ مكرر) المضافة بالقانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤ والتي تنص على "عند تحديد الربط الضريبي لا يعتد بالأثر الضريبي لأي معاملة يكون الغرض الرئيسي من إتمامها أو أحد الأغراض الرئيسية هو تجنب الضريبة بالتخلص منها أو تأجيلها، ويستوي في ذلك أن تتم المعاملة على شكل صفقة أو اتفاق أو وعد أو غير ذلك، أو أن يتم على مرحله واحدة أو على مراحل، وتكون العبرة عند ربط الضريبة بالجوهر الاقتصادي الحقيقي للمعاملة"، وهو الأمر الذي دفع الباحث لمحاولة الوصول الى المحددات التي تعتبر بمثابة إشارات إنذار للجوء إدارة الشركات لمثل هذه الممارسات، وقام الباحث بتقسيمها الى ثلاث مجموعات: (١) محددات أنماط الملكية (الملكية الإدارية/ الملكية المؤسسية/ الملكية الحكومية/ تركيز الملكية)، (٢) محددات مجلس الإدارة (حجم المجلس/ الاستقلالية/ الازدواجية/ عدد مرات الانعقاد/ نسبة تمثيل المرأة)، (٣) محددات الخصائص التشغيلية (حجم الشركة/ عمر الشركة/ الرافعة المالية/ معدلات الربحية/ التدفقات النقدية التشغيلية/ الإنفاق الاستثماري/ توزيعات الأرباح)، وذلك من منطلق تفاوت ممارسات التجنب الضريبي من شركة لأخرى ومن سنة مالية لسنة مالية أخرى ببيئة الأعمال المصرية.

(٢) اتجاه المستثمرين والمحللين الماليين للاعتماد على قيمة الشركة: في ظل العولمة والانفتاح الاقتصادي وتنامي الوعي الجماهيري بسوق الأوراق المالية كبديل استثماري، ارتفع إجمالي قيمة التداول السنوي بسوق الأوراق المالية المصري من ٢٤٧ مليار جنيه عام ٢٠١٥ الي ٤٠٩ مليار جنيه عام ٢٠١٩ أي بزيادة مقدارها (٦٥.٦%) خلال خمس سنوات، وهو ما قابله ارتفاع في رأس المال السوقي من ٥٨١ مليار جنيه عام ٢٠١٥ الي ٧٠٨ مليار جنيه عام ٢٠١٩ أي بزيادة مقدارها (٢١.٩%) خلال نفس الفترة الزمنية (التقارير السنوية للبورصة المصرية) وبناءً على زيادة حجم التداول السنوي بنسبة أكبر من زيادة حجم رأس المال السوقي فإنه دليل لإثبات نشاط وارتفاع دور سوق الأوراق المالية في الحياة الاقتصادية المصرية،

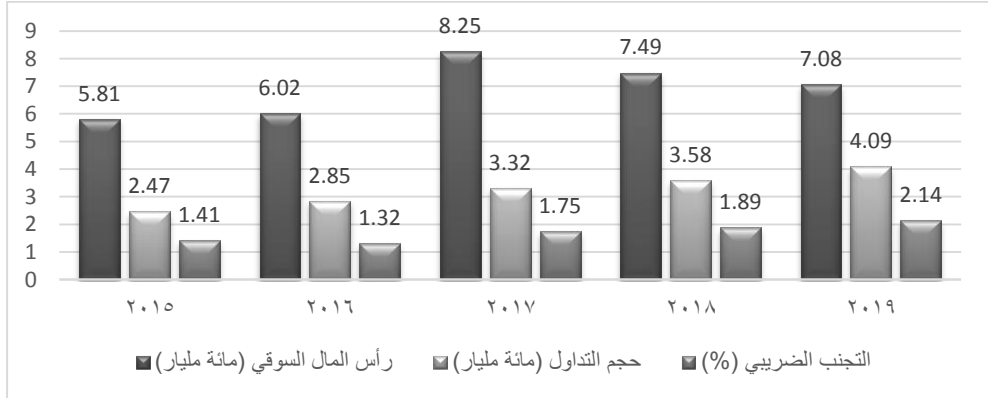
أثر أدماط الملكية ومجلس الإدارة والخصائص التشغيلية على التجنب الضريبي وانعكاسه على قيمة الشركة: ...

د/ ماجد مصطفى علي الباز

ومن منطلق اختلاف الخلفية العلمية والثقافة المالية لهؤلاء المستثمرين ووفقاً للدور الجوهري للمحللين الماليين وشركات الوساطة المالية وتداول الأسهم في توجيه هؤلاء المستثمرين، فقد ازداد اعتماد المستثمرين على مؤشر قيمة الشركة لتقييم قراراتهم الاستثمارية، ومن هذا المنطلق اتجهت الشركات لجذبهم من خلال التأثير على قيمة الشركة بعدة وسائل ومنها التجنب الضريبي، وفي ضوء معلومات رأس المال السوقي وحجم التداول والتجنب الضريبي وضح الباحث التطور التاريخي لهذه العوامل في الشكل التالي:

شكل رقم (١)

تطور رأس المال السوقي وحجم التداول والتجنب الضريبي خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٩



(٣) المنظومة الضريبية في جمهورية مصر العربية: تشكل الضرائب جزء رئيسي من موارد الدولة المصرية وتعتبر من الأولويات التي تشغل صانعي السياسات المالية والنقدية لتحقيق مستوى مرتفع من الامتثال الضريبي الطوعي، ولذلك تعمل الدولة بشكل مستمر على إصلاح المنظومة الضريبية الخاصة بضريبة الدخل، وتمثلت هذه الإصلاحات في القانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته المتلاحقة خلال الخمسة عشر سنة التالية، ولكنها إلى الآن مازالت تحتاج لآلية للحد من ممارسات التجنب الضريبي الذي أصبح ظاهرة بالتقارير المالية للشركات العاملة بسوق الأوراق المالية المصري، ويسعى هذا البحث لوضع إطار لمحددات ودوافع اتجاه إدارة الشركات

لممارسات التجنب الضريبي ليكون بمثابة إطار مرجعي استرشادي للمشرع الضريبي المصري عند إجراء تعديلات قانونية جديدة في المستقبل ومن ضمن مجالاتها الحد من ممارسات التجنب الضريبي، ومما سبق، فإن المشكلة البحثية تتبلور في الإجابة على التساؤلات التالية:

١. ما هو مستوي ممارسات التجنب الضريبي في بيئة الأعمال المصرية؟
٢. ما هو أثر أنماط الملكية على التجنب الضريبي في بيئة الأعمال المصرية؟
٣. ما هو أثر مجلس الإدارة على التجنب الضريبي في بيئة الأعمال المصرية؟
٤. ما هو أثر الخصائص التشغيلية على التجنب الضريبي في بيئة الأعمال المصرية؟
٥. ما هو أثر ممارسات التجنب الضريبي على قيمة الشركات في بيئة الأعمال المصرية؟

ثالثاً- أهداف البحث:

- في ضوء دوافع وتساؤلات البحث يمكن للباحث تحديد أهدافه في النقاط التالية:
١. توفير إطار نظري حديث لماهية التجنب الضريبي في الفكر المحاسبي.
 ٢. تحديد أثر أنماط الملكية المختلفة على مستوي ممارسات التجنب الضريبي.
 ٣. تحديد أثر خصائص مجلس الإدارة على مستوي ممارسات التجنب الضريبي.
 ٤. تحديد أثر الخصائص التشغيلية للشركات على مستوي ممارسات التجنب الضريبي.
 ٥. تحديد أثر ممارسات التجنب الضريبي على قيمة الشركات في بيئة الأعمال المصرية.
 ٦. توفير إطار مرجعي مدعوماً بأدلة تطبيقية حديثة للمحددات التنظيمية لممارسات التجنب الضريبي في بيئة الأعمال المصرية لخدمة جميع فئات أصحاب المصالح.

رابعاً- أهمية البحث:

في ضوء دوافع وتساؤلات وأهداف البحث يمكن للباحث تحديد أهميته في النقاط التالية:

١. يعتبر هذا البحث إمتداداً لأدبيات الفكر المحاسبي في مجال بحوث المحاسبة الضريبية التطبيقية والمرتبطة بالتجنب الضريبي، والتي تتسم بالندرية من حيث الكم في البيئة العربية بصفة عامة والمصرية بصفة خاصة، حيث تناولت عدة دراسات التجنب الضريبي وعلاقته بمتغيرات محاسبية، وعلي سبيل المثال: حوكمة الشركات (عيسي، ٢٠١٥) والاحتفاظ بالنقدية والمسئولية الاجتماعية (مليجي، ٢٠١٨) والسلوك غير المتماثل للتكلفة (بغدادى ومحمد، ٢٠١٩) وعوائد الأسهم ومخاطر الشركات (يوسف، ٢٠١٩) وغموض التقارير المالية (حسين، ٢٠٢٠)، ولكن لم تتناول أي دراسة علي مستوى البيئة المصرية – على حد علم الباحث – محددات التجنب الضريبي (أنماط الملكية وخصائص مجلس الإدارة والخصائص التشغيلية) مجتمعة بالإضافة لأثره على قيمة الشركة خلال الفترة الزمنية من ٢٠١٥ الى ٢٠١٩.

٢. توفير مرجع استرشادي حديث لخدمة المستثمرين الحاليين والمحتملين والمحلين الماليين بسوق الأوراق المالية ومشرعي القوانين الضريبية حول العلاقة بين أنماط الملكية وخصائص مجلس الإدارة والخصائص التشغيلية للشركات ومستوي ممارسات التجنب الضريبي في بيئة الأعمال المصرية.

٣. توفير دليل تطبيقي حديث لأثر التجنب الضريبي على قيمة الشركة في البيئة المصرية مع توسيط أنماط الملكية وخصائص مجلس الإدارة والخصائص التشغيلية للشركات.

خامساً- هيكل البحث:

في ضوء مشكلة البحث وأهميته وتحقيقاً لأهدافه، فقد قام الباحث بتقسيم البحث على النحو التالي: تناول القسم الأول الإطار المفاهيمي للتجنب الضريبي، واستعرض القسم الثاني مراجعة الأدبيات السابقة وتحديد الفجوة البحثية وتطوير الفروض، بينما قدم القسم الثالث المنهجية ونماذج البحث، فيما تناول القسم الرابع دراسة تطبيقية لاختبار الفروض، وانتهى البحث بعرض النتائج والتوصيات والإضافة العلمية في القسم الخامس.

القسم الأول

الإطار المفاهيمي للتجنب الضريبي

١/١ - مفهوم التجنب الضريبي: (Tax Avoidance)

أصبح التجنب الضريبي مثار جدل أكاديمي في الآونة الأخيرة وخاصة منذ بداية الركود والتكشف الاقتصادي وتقلص دور القطاع العام بعد الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ واتجاه العديد من الدول لإصلاح المنظومة الضريبية بعد ملاحظة تدني مستوى المتحصلات الضريبية للشركات الكبرى، حيث أشار إليه (Carter et.al, 2015) بأنه سلوك غير أخلاقي (Immoral Behaviour) لإدارة الشركات من خلال التلاعب بمصادر وأوجه إنفاق الأموال المتاحة بهدف تخفيض قيمة الضريبة المدفوعة عن أنشطة وعمليات الشركة، وهو الأمر الذي دفع الي توصيف التجنب الضريبي بأنه قضية أخلاقية (Moral Story-Telling)، وأوضح (عيسى، ٢٠١٥) بأنه التخفيض الظاهر في ضريبة الدخل للشركة بأي شكل من الأشكال سواء بطرق قانونية أو مشكوك في مدي قانونيتها، وهو ما أكد عليه (Khan, et.al, 2017) بأن التجنب الضريبي هو التخفيض الصريح لمصروف الضريبة المدفوعة بطرق غير أخلاقية، وخاصة في الدول ذات معدل الضريبة القانونية المرتفع (Saragih, 2017/ Zemzem and Ftouhi, 2013)، كما أشار (Nugroho and Agustia, 2018) بأن التجنب الضريبي هو إجراءات انتهازية لتخفيض قيمة الضريبة، حيث يقوم بها المديرين لتحقيق مكاسب شخصية أو لصالح المساهمين وغالباً تتم بموافقة المساهمين الرئيسيين في حالة تركيز الملكية، كما عرف (بغدادى ومحمد، ٢٠١٩) التجنب الضريبي بأنه مجموعة من السياسات والإجراءات التي تستخدمها الإدارة للوصول الي أقل عبء ضريبي ممكن دون الخروج عن النصوص القانونية الضريبية الشكلية، وفي جانب آخر وصف (Ichsani and Susanti, 2019) ممارسات التجنب الضريبي بأنها إدارة للضريبة (Tax Management) من خلال التحكم في مبلغ الضريبة المدفوعة بشكل يتوافق ضمناً مع القانون الضريبي السائد في الدولة، وأكد كلاً من (Kasim and Saad, 2019/ Thomsen and Watrin, 2018) علي أن هذه الممارسات شائعة الاستخدام في الشركات الدولية (Multinational) بصفة

خاصة لتخفيض العبء الضريبي، وتكمن نتيجة هذه الممارسات في الفرق بين معدلات الضريبة القانونية (Statutory Tax Rates - STRs) ومعدلات الضريبة الفعلية (Effective Tax Rates - ETRs)، ولكن من وجهة نظر مختلفة، يرى (أبوزيد وآخرون، ٢٠٢٠) أن التجنب الضريبي هو أحد أشكال التهرب الضريبي ولكنه ممارسات مشروعة، حيث تقوم بها الشركات للاستفادة من الثغرات القانونية قدر الإمكان في التشريعات والأنظمة الضريبية السائدة في الدولة، ويرى (حسين، ٢٠٢٠) ممارسات التجنب الضريبي بأنها أنشطة قانونية من الناحية الشكلية، إلا أن توسع إدارة الشركات في هذه الممارسات يجعلها مشكوك فيها من الجانب الأخلاقي، حيث يمكن أن تخلق المدفوعات الضريبية التي تتحملها الشركة دافعاً أساسياً لإدارة الأرباح بهدف تجنب أو تخفيض هذه المدفوعات لتحقيق وفورات ضريبية وتقليل وعاء الضريبة، وقد أشارت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) إلى صعوبة وضع تعريف محدد للتجنب الضريبي، ولكنه يطلق على ترتيبات الممول الذي يهدف لتقليل التزامه الضريبي بشكل قانوني مخالف للمقصد التشريعي (أبوسالم، ٢٠٢٠).

ومما سبق يستنتج الباحث، أنه - إلى الآن - لا يوجد تعريف محدد ومتفق عليه أكاديمياً للتجنب الضريبي، ولكن يكمن جوهره في تخفيض المسؤولية الضريبية للشركة، أي تخفيض قيمة الضريبة المدفوعة والظاهرة بالقوائم المالية (Reduction of Explicit Taxes) بشكل قانوني - متفق مع النص القانوني ومخالف لغرضه - من خلال اللجوء لبعض الإجراءات والسياسات بما يؤدي إلى تخفيض إيرادات الدولة الضريبية.

٢/١ - انعكاسات التجنب الضريبي:

يتميز الأدب المحاسبي بوجود العديد من الدراسات والأبحاث التي تناولت التجنب الضريبي إلا أنه - إلى الآن - هناك جدل أكاديمي حول المنافع والتكاليف المرتبطة بالتجنب الضريبي لكلاً من الإدارة والمساهمين والدولة (Gontara and Khlif, 2021/ Helgadóttir, 2021)، حيث تناولتها كل دراسة من زاوية أو وجهه نظر مختلفة، وأشار كلاً من (Gunn et.al, 2020/ Saragih, 2017) إلى أن الضرائب

مصروفات ينظر إليها بأنها تخفيض للأرباح، وهنا أيضاً يظهر تضارب المصالح بين الدولة متمثلة في الإدارات الضريبية والشركات، ويحدث هذا الصراع لأن إدارة الشركة تحاول تقليل قيمة الضرائب المدفوعة إلى الحد الأدنى، في حين تريد الدولة زيادة الإيرادات الضريبية الواردة من الشركات إلى أقصى حد ممكن، وبمعنى آخر فإن انعكاسات التجنب الضريبي من منافع وتكاليف مختلفة ومتباينة من وجهة نظر جميع فئات أصحاب المصالح (عيسى، ٢٠١٥)، وفيما يلي يستعرض الباحث هذه المنافع والتكاليف.

١/٢/١- **منافع التجنب الضريبي:** تعتبر الضرائب مصروفات جوهرية من وجهة نظر المساهمين وعبئاً على شركاتهم (يوسف، ٢٠١٩) ويجب الاتجاه لتقليلها قدر الأمكان (Gontara and Khlif, 2021)، وأشار (مليجي، ٢٠١٨) الي أن لجوء إدارة الشركات لممارسات التجنب الضريبي تعتمد في الأساس على المنافع التي تحققها من وفورات ضريبية وما يترتب عليه من زيادة في الأرباح (Evana, 2019)، وتوفير التدفقات النقدية الخارجة (حسين، ٢٠٢٠ / محمد، ٢٠٢٠) لتساهم فيما بعد في حل مشاكل السيولة في الأجل القصير والمتوسط، فمن زاوية مجلس الإدارة، فإن كسب ثقة المساهمين تعتبر أهم منافع التجنب الضريبي (Beer et.al, 2016/ Bradshaw et.al, 2020)، وضمان استمرارية الإدارة وإثبات كفاءتها في تحقيق الاستقرار المالي (Rezaei and Ghanaeenejad, 2014) من خلال تخفيض معدل الضرائب المدفوعة مما ينعكس على مقدار الحوافز والمكافآت المكتسبة على المدى القصير والمتوسط (مليجي، ٢٠١٨)، وهو ما أطلق عليه (حسين، ٢٠٢٠) بالأمان الوظيفي لمجلس الإدارة، وكان قد أشار إليه سابقاً (Nugroho and Agustia, 2018) بأن المشكلة الأخلاقية هي أن المديرين يتوقعون أن التهرب من دفع الضرائب من خلال ممارسات التجنب الضريبي سوف يعود بالنفع عليهم في شكل موارد إضافية أو مزايا أخرى، وبالتالي سيكافئ المساهمون المديرين من خلال تقديم تعويضاً سيشجع المديرين في المستقبل على أن يكونوا دائماً أكثر مثالية في تحسين أداء الشركة – من وجهة نظر المساهمين - بحيث تزيد من أرباح الشركة من خلال

تجنب الضرائب (Trisusanti and Lasdi,2020)، بل أن بعض المديرين يعتقدون أن سلوك التجنب الضريبي هو سلوك أخلاقي وأحد مسئولياتهم تجاه المساهمين طالما أنه يتم وفقاً للقانون (محمود، ٢٠١٧)، وبالنهاية فإن استفادة المساهمين أكبر من استفادة الإدارة من ممارسات التجنب الضريبي (Dewianawati and Setiawan, 2021/ Margaret and Simanjuntak,2020/ Gunn et.al, 2020/ Bradshaw et.al, 2016)، أما من زاوية سوق الأوراق المالية، فإن ممارسات التجنب الضريبي لها أثر مباشر على أسعار الأسهم بسوق الأوراق المالية من خلال الأخبار الجيدة الناتجة عن رقم الأرباح المفصح عنه بعد تضخيمها من خلال هذه الممارسات (بغدادى ومحمد، ٢٠١٩)، وبالتالي فإن الدافع الأساسي لاتجاه إدارة الشركات لممارسات التجنب الضريبي هو تحسين أوضاع الشركة المالية والتشغيلية في ضوء ما يتيح القانون والتشريعات الضريبية السائدة بالدولة، وأن كانت بعض هذه الممارسات تخرج عن مقصد المشرع الضريبي ولكنها لا تعتبر مخالفة قانونية صريحة، ومن زاوية التمويل، أشار (خميس، ٢٠١٨) أن وفورات التجنب الضريبي تعتبر البديل المثالي للتمويل في ظل عدم قدرة الشركة على الحصول على تمويل خارجي أو ارتفاع تكاليف الفوائد، وبصفة عامة، فقد أشار (Suryarini, 2018/ Santa and Rezende, 2016) الي أنه ينظر إلى التجنب الضريبي على أنه ممارسة إدارية تهدف لتخليق القيمة (Value-Generating Management Practice)، وهدفها النهائي نقل الثروة من الدولة إلى المساهمين، وسيتم تحقيق ذلك في كل مرة تتجنب فيها الشركة دفع جزء من الضرائب المستحقة بنجاح (Helgadóttir, 2021)، وبالتالي سيحرص المساهمون على فكرة تشجيع الإدارة على تحمل هذه الممارسة (عيسي، ٢٠١٥)، وبالتالي سيكون المديرين على استعداد للانخراط في أنشطة تجنب الضريبة للاستفادة من السلطة التقديرية الموسعة (Margaret and Simanjuntak, 2020) وبالتالي تحويل الثروة لمصلحتهم، والمساهمون بدورهم سيقبلون بغموض إجراءات المديرين المتعلقة بالضرائب حتى لا تجذب انتباه السلطة الضريبية.

٢/٢/١ - تكاليف التجنب الضريبي: إن ممارسات التجنب الضريبي لها العديد من الأبعاد السلبية والتكاليف التي تتحملها الشركات في حالة ما تم إثارة الشكوك حول تورط الشركة بهذه الممارسات (Beer et.al, 2020)، وعلى سبيل المثال تأثر الصورة الذهنية للشركة على مستوع المستثمرين المحتملين أو المستهلكين (Dewianawati and Setiawan, 2021/ Santa and Rezende, 2016) وما سيصاحبه من تكاليف تقاضي وتكاليف سياسية ومقاطعة مجتمعية (حسين، ٢٠٢٠)، بالإضافة الي انهيار أسعار الأسهم بسوق الأوراق المالية (خميس، ٢٠١٨). وكذلك تعنت السلطات الضريبية المعنية في التعامل مع الشركة في المستقبل (Trisusanti and Lasdi, 2020/ Santa and Rezende, 2016)، وقد أشار (Evana, 2019) الى احتمالية تلقي الشركة للعقوبات أو الغرامات من السلطات الضريبية سوف يتسبب في تكلفة غير متوقعة القيمة، مما سيؤثر على التدفق النقدي للشركة (Cobham and Janský, 2018) ، كما أن ممارسات التجنب الضريبي لها أثر سلبي علي المستثمرين، حيث أن لجوء الإدارة لممارسات الانتهازية الإدارية (Administrative Opportunism) من خلال التجنب الضريبي بشكل منفرد سوف يؤدي الى نقل الثروة من المساهمين الي الإدارة بطرق غير مشروعة (محمد، ٢٠٢٠) ، ولكنه أيضاً سيصاحبه اللجوء الي خدمات خبراء قانون وضرائب مرتفعة التكلفة (يوسف، ٢٠١٩)، وعلى مستوى الشركات الكبرى، أوضح (Khan, et.al, 2017/) أن هذه الشركات وخاصة الشركات الدولية (Multinational Corporations) تعمل علي الموازنة بين المنافع (الوفورات النقدية) والتكاليف (فقدان السمعة/ العقوبات القانونية والمالية/ المخاطر السياسية) المصاحبة لممارسات التجنب الضريبي (Gontara and Khlif, 2021) وفقاً لإستراتيجيات الإدارة في التعامل مع السلطات الضريبية وقوة القوانين السارية بالدولة، وهو الأمر الذي دفع (يوسف، ٢٠١٩) الي وصف التجنب الضريبي بأنه أحد أنواع إدارة الأرباح، ولكن يتم في ضوء القانون (Ratnawati et.al, 2018/ Kim, et.al, 2011)، وعلى مستوى الدولة، أشار

كلاً من (Margaret and Simanjuntak,2020/ Trisusanti and Lasdi,2020/ Fernández-Rodríguez et.al, 2019 /Cobham and Janský, 2018) الي أن التجنب الضريبي أحد أهم أسباب انخفاض إيرادات الدولة، وبشكل عام يمكن اعتبار التجنب الضريبي بمثابة ممارسة إدارية لها تكاليف وفوائد (Beer et.al, 2020/ Kadir, 2018)، والتي يجب تقييمها بشكل صحيح من خلال تقييم نتائجه الصافية، وفي حالة تجاوز الفوائد للتكاليف من وجهة نظر الشركات، يمكن القول أن تجنب الضرائب يولد قيمة مدمرة (Destroying Value) للدولة (Santa and Rezende, 2016)، بينما يري كلاً من (أبو زيد وآخرون، ٢٠٢٠ / عيسي، ٢٠١٥) أنه علي الرغم من الآثار السلبية للتجنب الضريبي علي مستوي الدولة من جانب إلا أنه يعتبر نشاط داعم لقيمة الشركات من خلال تحقيق وفورات مالية من جانب آخر وهو ما يتفق مع (Muturi et.al, 2021/ Pangestu and Bimo, 2018).

٣/١ – آليات التجنب الضريبي:

تشير ماهية التجنب الضريبي الي تخفيض المدفوعات الضريبية بصورة قانونية بالاعتماد على حالات عدم التأكد التي تحيط بالقوانين والتشريعات الضريبية والتي يطلق عليها المنطقة الرمادية للقانون، وتخلق دافعاً لإدارة الشركات نحو ممارسات التجنب الضريبي، وبالرغم من أنه سلوك يتضمن إستخداماً مشروعاً للقوانين الضريبية إلا أنه يخالف الغرض منه وبالتالي يتضمن التجنب الضريبي قيام إدارة الشركات بإتباع إجراءات وسياسات تؤدي الي تخفيض العبء الضريبي قدر المستطاع ولكن بما لا يخالف أحكام القوانين والتشريعات الضريبية (محمود، ٢٠١٧)، ويجب التمييز بين نوعين من التجنب الضريبي (بغدادى ومحمد، ٢٠١٩ / عيسي، ٢٠١٥)، أولاً التجنب الضريبي المقبول (Acceptable Tax Avoidance Practices) وهي الممارسات التي تتوافق مع روح القانون ومقصد المشرع الضريبي مثل السندات الحكومية أو التوسع في الإستثمار بالأنشطة المعفاة من الضريبة بموجب تشريع أو قانون، ثانياً التجنب الضريبي التعسفي (Aggressive Tax Avoidance Practices) وهي الممارسات التي تخرج عن

مقصد المشرع الضريبي وتقترب من مفهوم التهرب الضريبي وتندرج ضمن إدارة الأرباح (Khan, et.al, 2017)، وهنا يتفق الباحث مع كلاً من (بغدادى ومحمد، ٢٠١٩/ يوسف، ٢٠١٩/ النجار، ٢٠٢٠) في تقسيم آليات التجنب الضريبي ويستعرضها الباحث فيما يلي:

١/٣/١- الآليات الداخلية وترتبط بالطبيعة والشكل القانوني للشركة:

- التجنب الضريبي المتعلق بتوتر الوكالة (Agency Tension) الذي يحدث بين الإدارة والمستثمرين (Suryarini, 2018/ Kadir, 2018/ Bradshaw) والذي يسمى الانتهازية الإدارية (Managerial Opportunism) أو تحويل الموارد (Resource Diversion)، حيث يمكن أن توفر ممارسات التجنب الضريبي التسهيلات للإدارة بسلوك انتهازي (محمد، ٢٠٢٠)، مثل التلاعب في الدخل، والقيام بمعاملات مع أطراف لها علاقات خاصة وتحويل الموارد، (Barros and Sarmiento, 2020) ومع ذلك، تتم هذه الممارسات داخل ممر قانون الضرائب (تجنب الضرائب) لتجنب تآكل الأرباح بمبالغ كبيرة من الضرائب.
- الشكل القانوني وضعف آليات الحوكمة والرقابة وقصور أنظمة المكافآت والحوافز.
- مواجهة الشركات للقصور المالي وضعف القدرة على الحصول على التمويل الخارجي.
- مرونة المعايير المحاسبية تسمح لإدارة الشركات بالاختيار بين البدائل المحاسبية المتاحة وفقاً لطبيعة المزايا الضريبية الممنوحة واستغلال هذه البدائل في ممارسات التجنب الضريبي بشكل قانوني مثل المفاضلة في هيكل وطريقة تمويل الأصول، حيث إنه كلما زادت نسبة التمويل بالديون مقابل التمويل بالملكية زادت قدرة الشركة على تخفيض العبء الضريبي واستخدام ممارسات التجنب الضريبي. (Evana, 2019)

- ترحيل الدخل (Income Shifting)، حيث تلجأ إدارة الشركة لترحيل الدخل بين الفترات المحاسبية في حالة تحقيق مستوي ربح معين يجعلها تخضع لشريحة مرتفعة من الضريبة. (Beer et.al, 2020/ Brooks and Sun, 2020)
 - تتميز الشركات الدولية أو القابضة بالمرونة في استخدام ممارسات التجنب الضريبي (Kasim and Saad, 2019) من خلال السعر التحويلي (النجار، ٢٠٢٠) والذي يعرف بأنه السعر المحدد للسلع والخدمات المحولة عبر مراكز الربح أو الاستثمار داخل الشركة، أو من خلال ترحيل الأرباح بين فروعها (أو شركاتها) ذات الأنشطة والقطاعات الاقتصادية المختلفة وخاصة التي تتمتع بمزايا ضريبية، مما يؤدي لتخفيض العبء الضريبي الإجمالي للشركة، وتستخدم بصورة كبيرة عن طريق الأصول غير الملموسة (أبوزيد وآخرون، ٢٠٢٠) مثل حقوق الملكية الفكرية حيث يكون من الصعب مقارنة الأسعار لهذه العناصر (محمود، ٢٠١٧)
 - الشركات الوهمية، حيث تقوم بعض الشركات الكبرى بإنشاء شركات صورية بهدف إخفاء المعاملات المالية من خلالها (أبوزيد وآخرون، ٢٠٢٠).
 - تتمتع الشركات الدولية متعددة الجنسيات بسهولة استخدام ممارسات التجنب الضريبي من خلال اختلاف النظم الضريبية (Santa and Rezende, 2016)، وتتجه إداره هذه الشركات لتحويل الأرباح الي الفروع الدولية ذات معدلات الضريبة المنخفضة (Thomsen and Watrin, 2018) ويطلق على هذه الممارسات الضريبة التفضيلية (Preferential Tax Regimes)
- ٢/٣/١- الآليات الخارجية وترتبط بطبيعة المنظومة الضريبية:
- المنظومة العامة للضريبة بالدولة، حيث يسمح النظام الضريبي لبعض الدول بالاستثمار في أنشطة معينة معفية كلياً أو جزئياً من الضرائب (أبوسالم، ٢٠٢٠) وتتجه الشركات (خاصة في الأونة الحالية) لإدراج هذه الأنشطة ضمن غرض تأسيس الشركة للاستفادة من قدرتها على ترحيل جزء كبير من الأرباح المحققة ضمن أرباح هذا النشاط.

- ضعف منظومة العقوبات بالتشريع الضريبي للدولة، حيث تلجأ بعض الشركات للتأخر في سداد الضريبة المستحقة إذا كان العائد من الاحتفاظ بالأموال أو إعادة استثمارها في الأجل القصير أكبر من العقوبة المالية المفروضة نتيجة تأخير الشركة في السداد.
- الملاذات الضريبية (Tax Shelters) وهي مجموعة من الدول ذات الضغط الضريبي المنخفض (النجار، ٢٠٢٠) والتي توفر السرية الكاملة للأرباح والتدفقات النقدية الواردة إليها من الشركات (Shen et.al, 2021/ Lee et.al, 2015)، مما يجعلها ملاذات آمنة لممارسات التجنب الضريبي مثل سويسرا وهونج كونج. (أبو زيد وآخرون، ٢٠٢٠)، ويطلق عليها أيضاً أنظمة ضريبية تفضيلية (Preferential Tax Regimes) وتعتبر الدول النامية هي الأكثر تضرراً من وجود مثل هذه الملاذات (محمود، ٢٠١٧).

٤/١ - التجنب الضريبي في ضوء النظريات العلمية:

١/٤/١ - التجنب الضريبي ونظرية الوكالة:

تعتبر النظرة التقليدية للتجنب الضريبي على أنه نشاط يدعم القيمة (عيسي، ٢٠١٥)، ووفقاً لنظرية الوكالة (Agency Theory) يتم تفويض الإدارة لتولي شؤون الشركة بالنيابة عن المساهمين، وهو الأمر الذي يدفع الإدارة لاستخدام الخبرات والمرونة المتاحة بالمعايير المحاسبية للاختيار بين البدائل المحاسبية المتاحة بالشكل الذي يحقق مصالحها الشخصية والتي قد تتوافق مع مصالح المساهمين في تخفيض العبء الضريبي بنية إثبات الكفاءة وبالتالي رفع قيمة المكافآت والحوافز (Suryarini, 2018/ Chyz and White 2014) أو تختلف مع مصالح المساهمين وتعمل على نقل الثروة الي الإدارة. (خميس، ٢٠١٨)، وأشار كلاً من (Santa and Rezende, 2016/ Evana, 2019) الي أن نظرية الوكالة تفترض أن المصالح الشخصية للمساهمين تتعارض مع المصالح الشخصية للمديرين، في حين أن المساهمين يرغبون في الحصول علي أعلى عائد ممكن من استثماراتهم، ويرغب المديرين في الحصول على أكبر فائدة ممكنة من المنصب الإداري الذي يشغلونه بغض النظر عن أهداف

المساهمين، ويتعاطم هذا التضارب في بيئة الشركة بسبب عدم كمال التعاقد (The Contract Incompleteness) وهو الناتج من استحالة أن يتضمن العقد بين الإدارة والمساهمين علي جميع الإجراءات التي سوف يمارسها الأطراف (Christian and Imagbe, 2019)، مما سوف يؤدي الي عدم تماثل المعلومات (Informational Asymmetry)، وأكد (Gunn et.al, 2020/ Tang, 2019/)، وأكد (Chyz and White 2014) أن تكاليف الوكالة هي الدافع الرئيسي للجوء إدارة الشركات لممارسات التجنب الضريبي، كما أوضح (عيسي، ٢٠١٥) أن المديرين هم أكثر استفادة من المساهمين في حالة الاتجاه لممارسات التجنب الضريبي.

كما أشار (Lee et.al, 2015) الى أن نظرية الوكالة تعتبر أساساً نظرياً مناسباً لتوضيح كيفية تعاون أطراف متعددة داخل الشركة لتقليل الالتزامات الضريبية، حيث تخلق استراتيجية المديرين للحد من الالتزامات الضريبية نظاماً للرقابة الداخلية غير شفاف يمكنهم من ممارسة أساليب التجنب الضريبي وإدارة الأرباح، وبالتالي، تلعب حوكمة الشركات دوراً رئيسياً لإبقاء المديرين تحت المراقبة وزيادة قيمة الشركة عند حدوث التجنب الضريبي، ويوجد عاملين رئيسيين لاتجاه الإدارة لممارسات التجنب الضريبي: (١) حصول المديرين على تعويضات مسبقة للجهود المستقبلية للحد من الالتزامات الضريبية. (٢) ستؤدي محاولة المديرين للحد من الالتزامات الضريبية للشركة إلى المساس بسلامة أنظمة الرقابة الداخلية حيث يجب تنفيذ أي خطط للتجنب الضريبي بطريقة سرية، وبالتالي يمكن للمديرين أن يخلقوا عن قصد ويستغلوا وظيفة الرقابة الداخلية المبهمة (Opaque Internal Control) لتحقيق مكاسبهم الشخصية على حساب المساهمين، ولكن من جانب آخر، أشار (عيسي، ٢٠١٥) الي أن طبيعة الغموض في ممارسات التجنب الضريبي يمكن أن تخلق لإدارة الشركة درعاً لنزع الملكية، حيث تدار الأصول والموارد الاقتصادية للشركة لتحقيق مصالحهم الشخصية فقط، وعلى الرغم من ذلك فإنه في ضوء نظرية الوكالة تكون ممارسات التجنب الضريبي غير مرغوب فيها نظراً لتكاليف الوكالة الناشئة عنها والتي يمكن تقسيمها الى تكاليف ضريبية مثل تكاليف التخطيط الضريبي والعقوبات المحتملة والمفروضة

بواسطة الجهات الضريبية في حالة الممارسات التعسفية (Aggressive) والتكاليف غير الضريبية مثل الممارسات الإدارية الانتهازية والتربح الإداري (وبصفة خاصة في الدول النامية) والتكاليف المرتبطة بانخفاض أسعار الأسهم (وبصفة خاصة في الدول المتقدمة)، والتي غالباً تفوق المنافع والوفرات الضريبية المحققة من اللجوء لمثل هذه الممارسات.

أما على مستوى الدولة، فقد أشار كلاً من (Trisusanti and Lasdi,2020/) (Kadir, 2018) الى أنه يمكن تفسير ظهور ممارسة التجنب الضريبي من خلال نظرية الوكالة، حيث تحاول الدولة زيادة إيراداتها من خلال الضرائب، ومن ناحية أخرى للضرائب دور أساسي لبقاء الشركة، وسيتم الاعتراف بالضرائب التي تدفعها الشركة للدولة كمصروف، بحيث في النهاية ستخفض الضريبة مقدار صافي الربح الذي تحصل عليه الشركة (Muturi et.al, 2021) ، وهنا يظهر الاختلاف في وجهات النظر بين الدولة وإدارة الشركة فيما يتعلق بالضرائب، مما يتسبب في تشجيع إدارة الشركات عندما يكون لديها عبء ضريبي مرتفع إلى التغلب عليه بطرق مختلفة، وواحدة منها هي التلاعب بالأرباح من خلال ممارسات التجنب الضريبي.

١/٤/٢- التجنب الضريبي ونظرية أصحاب المصالح:

تشير نظرية أصحاب المصالح (Stakeholders Theory) الى أن نجاح الشركات لا يعتمد فقط على المساهمين بل يعتمد على دمج جهود جميع فئات أصحاب المصالح، وبالتالي لا بد عند اتخاذ القرارات الاعتراف بمصالح جميع الفئات، حيث يوصف أصحاب المصالح على أنهم مجموعات أو أفراد يؤثرون أو يتأثرون بتحقيق الشركة لأهدافها، وتم انتقاد نظرية أصحاب المصالح لكونها مجردة للغاية دون تقديم أي معيار حاسم للتفضيل بين هذه الفئات عند اتخاذ القرارات (Kadir, 2018)، وبشكل عام، توجد مجموعة كبيرة من أصحاب المصالح (مثل: الدائنون والمساهمون والجهات الحكومية والموظفون والعملاء) الذين لديهم مصالح متضاربة، ويجب أن يتضمن اتخاذ أي قرار التوازن وعدم تفضيل مصلحة فئة على أخرى (محمود، ٢٠١٧)، وعملياً لا يمكن تحقيق ذلك إلا في حالة وجود معيار قياسي لتحديد المصلحة التي

تحقق هدف الشركة بشكل أفضل في وقت معين، ولكن يفترض دائماً بأن الهدف طويل الأجل للشركة يجب أن يكون تعظيم ثروة المساهمين بينما يجب أن يكون إرضاء مصلحة أصحاب المصالح الآخرين متماشياً مع تحقيق هذا الهدف (Hoseini et.al, 2019)، وبالتالي على المدى القصير تضمن الشركة رضا أصحاب المصالح لضمان تحقيق أقصى قدر من القيمة للمساهمين، وعلى سبيل المثال يمكن أن يُدفع للموظفين مكافآت لضمان أدائهم الجيد في المستقبل.

ومن جانب آخر، بالإستناد إلى نظرية أصحاب المصالح فإن متغيرات حوكمة الشركات يجب أن تكون لها علاقة سلبية مع تجنب الضرائب، وتتبع الحجة من حقيقة أن الشركات لديها هدف طويل الأجل لتعظيم ثروة المساهمين (Muturi et.al, 2021) ولكن الإنخراط في ممارسات التجنب الضريبي يمكن أن يؤثر على علاقتها مع باقى فئات أصحاب المصالح وخاصة الجهات الحكومية على المدى القصير، حيث أن الشركات التي تتجنب الضرائب تقلل من الأموال المتاحة للأنشطة الحكومية وبالتالي الصالح العام، وإذا تم إكتشاف مثل هذه الممارسات، تصبح فئات أصحاب المصالح المتضررة على دراية بالمسؤولية القانونية والاجتماعية للشركة (Suryarini, 2018) وقد يتفاعلون مع هذه الممارسات بشكل يؤدي في النهاية الي تقليل أرباح الشركة المستقبلية (Yee et.al, 2018)، وبالتالي نظراً لأن حوكمة الشركات هي إجراء رقابي لضمان تشغيل الشركات لمصلحة أصحاب المصالح يجب أن تقلل من ممارسات التجنب الضريبي.

١/٤/٣- التجنب الضريبي ونظرية الشرعية:

تفترض نظرية الشرعية (Legitimacy Theory) ضرورة وجود شرعية لأنشطة وممارسات الشركة داخل البيئة المحيطة، وأي اختلاف فعلي أو محتمل بين القيم الاجتماعية المرتبطة بأنشطة الشركة والقيم المقبولة في المجتمع سوف يهدد بقاء واستمرار الشركة (محمود، ٢٠١٧)، وتفسر النظرية المدفوعات الضريبية بأنها مساهمة إلزامية من الشركات في دعم المجتمع والدولة، وبالتالي فإن اتجاه الشركات لممارسات التجنب الضريبي سواء بهدف تعظيم ثروة المساهمين أو الإدارة فإنه

أثر أدماط الملكية ومجلس الإدارة والخصائص التشغيلية على التجنب الضريبي وانعكاسه على قيمة الشركة: ...

د/ ماجد مصطفى علي الباز

سيكون على حساب المجتمع والدولة، وهو إخلال بشرعيتها وصورتها الذهنية وقد يؤدي لفقدان شرعيتها بصورة كاملة.

٤/٤/١ - التجنب الضريبي ونظرية التكلفة السياسية:

تشير نظرية التكلفة السياسية (Political Cost Theory) الى أن مبلغ الضرائب المدفوعة يعتبر أهم عناصر التكاليف السياسية (أبوسالم، ٢٠٢٠) وبصفة خاصة على الشركات الكبرى والدافعة للاقتصاد المحلي، وبالتالي فإن احتمالية لجوء هذه الشركات لممارسات التجنب الضريبي تكون ضعيفة في ظل ارتفاع الرقابة الحكومية المباشرة والرقابة الجماهيرية غير المباشرة، وبالتالي فإن هناك علاقة طردية بين التكاليف السياسية وحجم الشركات وهو ما ينعكس بالإيجاب على الحد من ممارسات التجنب الضريبي.

٥/٤/١ - التجنب الضريبي ونظرية القوة السياسية:

تشير نظرية القوة السياسية (Political Power Theory) الى أن الشركات الكبرى وخاصة الرائدة في القطاعات الاقتصادية المختلفة للدولة تتمتع بقدر من القوة والنفوذ سياسي - خاصة في حالة كون أحد المؤسسين أو المساهمين ذو علاقات سياسية - الذي تستطيع معه التأثير على صناعات القرارات سواء في الجهات التشريعية أو التنفيذية أو الضريبية المرتبطة، وبالتالي تكون أقل عرضه للمساءلة في حالة اكتشاف ممارسات التجنب الضريبي (Shen et.al, 2021)، وبالتالي فإن هناك علاقة طردية بين القوة السياسية وحجم الشركات وهو ما ينعكس بالإيجاب على رغبة الشركات في ممارسات التجنب الضريبي.

القسم الثاني

مراجعة الأدبيات السابقة وتحديد الفجوة البحثية وتطوير الفروض

١/٢ - محددات الملكية والتجنب الضريبي:

١/١/٢ - الملكية الإدارية: تشير إلى امتلاك أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين لجزء من أسهم الشركة، وأشار كلاً من (Barros and Sarmento, 2020/ Pangestu and) إلى أن وجود أثر إيجابي للملكية الإدارية على الحد من ممارسات التجنب الضريبي، وذلك إستناداً إلى انخفاض تكاليف الوكالة في هذه الحالة (Chyz and White 2014) حيث أكد (النجار، ٢٠٢٠) على أن الملكية الإدارية تساهم في توحيد المصالح بين الإدارة والمساهمين وبالتالي الحد من الممارسات الانتهازية ومنها التجنب الضريبي. بالإضافة لعدم تأثير حجم الحوافز أو المكافآت الإدارية المصاحبة للأرباح على قرارات مجلس الإدارة، وعلي العكس أثبت كلاً من (Huang and Zhang, 2020/ Ratnawati et.al, 2018/ Park et.al,) وجود أثر سلبي للملكية الإدارية على الحد من ممارسات التجنب الضريبي، وذلك إستناداً إلى انخفاض الرقابة ورغبة الإدارة في تحقيق أقصى ربحية ممكنة من خلال ممارسات التجنب الضريبي، ومن زاوية أخرى، أكد كلاً من (Richardson et.al, 2016B/ Jamei, 2017 / أبوزيد وآخرون، ٢٠٢٠) على عدم وجود أثر للملكية الإدارية على ممارسات التجنب الضريبي وخاصة في الشركات متعددة الجنسيات.

٢/١/٢ - الملكية المؤسسية: تشير إلى نسبة أسهم الشركة المملوكة لمؤسسات استثمارية أو تأمين أو مصرفية أو غيرها (Nugroho and Agustia, 2018)، والتي أيضاً تشير إلى الوساطة المالية التي تقوم بالإستثمار نيابة عن الأطراف الأخرى عن طريق إمتلاك أسهم الشركات وتشمل البنوك وشركات التأمين وصناديق الإستثمار وصناديق المعاشات، وأشار كلاً من (Nugroho and Agustia, 2018/ Jamei, 2017/ Richardson et.al, 2016B/ Carter et.al, 2015) لوجود أثر إيجابي للملكية المؤسسية على الحد من ممارسات التجنب الضريبي، وذلك إستناداً إلى

وجود آليات رقابية فعالة من قبل المؤسسات علي الشركات المستثمر بها (أبوزيد وأخرون، ٢٠٢٠ / عيسي، ٢٠١٥)، وعلي العكس أثبت كلاً من (Kusbandiyah et.al, 2020/ Ratnawati et.al, 2018/ Khan, et.al, 2017/ Kim, et.al, 2011) وجود أثر سلبي للملكية المؤسسية علي الحد من ممارسات التجنب الضريبي (النجار، ٢٠٢٠)، وذلك إستناداً الي كون مشاركة هذه المؤسسات في إدارة شركات تعمل في مجال مختلف عن مجالها الأصلي يجعل مقدار الخبرة لديها غير كافي للرقابة، ومن زاوية أخرى، أكد (Barros and Sarmento, 2020/ Suryarini,) (Annur et.al, 2014/ Tandean and Winnie, 2016/ Annuar et.al, 2018) علي عدم وجود أثر للملكية المؤسسية علي ممارسات التجنب الضريبي.

٣/١/٢ - الملكية الحكومية: تشير إلى الشركات التي تخضع للسيطرة الحكومية، وأشار كلاً من (Evana, 2019/ Fernández-Rodríguez et.al, 2019/ Santa and Rezende, 2016/ Bradshaw et.al, 2016/ Huang et.al, 2016/ Annuar et.al, 2014) لوجود أثر إيجابي للملكية الحكومية علي الحد من ممارسات التجنب الضريبي، وذلك إستناداً الي أن إدارة الشركات التي تسيطر عليها الدولة أكثر حرصاً في إستراتيجياتهم الضريبية علي تحقيق الهدف السياسي المتمثل في حماية إيرادات الدولة (Trisusanti and Lasdi, 2020)، وبالتالي لا يلجأون لممارسات التجنب الضريبي (حسين، ٢٠٢٠) وقد أشار (Kasim and Saad, 2019) الي أن هذا الأثر يتفق مع نظرية التكاليف السياسية (Political Cost Theory)، وعلي العكس أثبت (Kusbandiyah et.al, 2020/ عيسي، ٢٠١٥) وجود أثر سلبي للملكية الحكومية علي الحد من ممارسات التجنب الضريبي، وذلك إستناداً الي أن ممثلي الدولة في إدارة الشركات ذات الملكية الحكومية وخاصة في الدول ذات معدلات الفساد الإداري المرتفعة لديهم الرغبة والنزعة المرتفعة لنقل الثروة لحسابهم الشخصي علي حساب الإيرادات الحكومية الضريبية (Shen et.al, 2021)، بالإضافة الي إنخفاض المخاطر المرتبطة بالتجنب الضريبي نظراً للروابط السياسية الحكومية، ومن زاوية أخرى، أكد كلاً من

أثر أنماط الملكية ومجلس الإدارة والخصائص التشغيلية على التجنب الضريبي وانعكاسه على قيمة الشركة: ...

د/ ماجد مصطفى علي الباز

(Nugroho and Agustia, 2018/ Ratnawati et.al, 2018) على عدم وجود أثر للملكية الحكومية على التجنب الضريبي.

٤/١/٢ - **تركز الملكية:** تشير الي نسبة الأسهم المملوكة لكبار المساهمين ٥% أو أكثر من أسهم الشركة، أشار كلاً من (Kusbandiyah et.al, 2020/ Suryarini,) Annuar et.al, 2014/ 2018/ Huang et.al, 2016/ Carter et.al, 2015/ Kim, et.al, 2011) لوجود أثر إيجابي لتركز الملكية على الحد من ممارسات التجنب الضريبي، وذلك إستناداً الي أنه في حالة تركيز الملكية فإن الخبرة والخلفية المالية للمساهمين الرئيسيين تقلل من حوافز ودوافع الإدارة تجاه ممارسات التجنب الضريبي، وعلي العكس أثبت كلاً من (Dyrenge, et.al, 2019/ Ratnawati) et.al, 2018/ Nugroho and Agustia, 2018/ Khan, et.al, 2017/ Santa and Rezende, 2016/ Park et.al, 2016) وجود أثر سلبي لتركز الملكية على الحد من ممارسات التجنب الضريبي، وذلك إستناداً الي سهولة إقناع المساهم الرئيسي بمنافع التجنب الضريبي، ومن زاوية أخرى أكد كلاً من (Barros and Sarmento,) et.al, 2016/ Bradshaw et.al, 2020) على عدم وجود أثر محدد لتركز الملكية على ممارسات التجنب الضريبي.

٥/١/٢ - الفجوة البحثية وتطوير الفرض الأول:

في ضوء عرض الباحث للدراسات السابقة في مجال العلاقة بين أنماط الملكية وممارسات التجنب الضريبي، فقد لاحظ تضارب النتائج، وهو الأمر الذي دفع الباحث لتطوير الفرض الرئيسي الأول للبحث، وقام بصياغته كالتالي:

"لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين أنماط الملكية وممارسات التجنب الضريبي"

٢/٢ - المحددات الإدارية للشركات والتجنب الضريبي:

١/٢/٢ - **حجم مجلس الإدارة:** أشار كلاً من (Lanis et.al, 2019/ Khaoula and) Moez, 2019/ Zemzem and Ftouhi, 2013) الى وجود أثر إيجابي لحجم مجلس الإدارة في الحد من ممارسات التجنب الضريبي إستناداً الي صعوبة إجماع

ورضاء جميع الأعضاء على هذه الممارسات، وعلى العكس أشار كلاً من (Hoseini et.al, 2019/ Aburajab et.al, 2019) الى وجود أثر سلبي لحجم مجلس الإدارة على ممارسات التجنب الضريبي وخاصة في حالة إنخفاض نسبة إستقلالية الأعضاء، فيما أكد كلاً من (Riguen et.al, 2019/ Kadir, 2018/ Jamei, 2017) على عدم وجود أثر محدد.

٢/٢/٢- إستقلالية مجلس الإدارة: أشار كلاً من (Hoseini et.al, 2019/ Aburajab et.al, 2019/ Jamei, 2017) الى وجود أثر إيجابي لإستقلالية مجلس الإدارة في الحد من ممارسات التجنب الضريبي وتخفيض تكاليف الوكالة، وعلى العكس أشار (Kadir, 2018) الى وجود أثر سلبي لإستقلالية مجلس الإدارة في الحد من ممارسات التجنب الضريبي، فيما أشار كلاً من (Khaoula and Moez, 2019/ Richardson et.al, 2016A/ Tandean and Winnie, 2016/ Zemzem and Ftouhi, 2013/) الى عدم وجود أثر محدد، وهو ما أكد عليه (عيسي، ٢٠١٥) في البيئة المصرية.

٣/٢/٢- إزدواجية مجلس الإدارة: أشار (Richardson et.al, 2016A) الى وجود أثر إيجابي لإزدواجية مجلس الإدارة في الحد من ممارسات التجنب الضريبي، وذلك إستناداً الى عدم وجود الرقابة التبادلية بين رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي، وعلى العكس أشار كلاً من (Hoseini et.al, 2019/ Lanis et.al, 2019/ Aburajab et.al, 2019/ Kadir, 2018/) الى وجود أثر سلبي لإزدواجية مجلس الإدارة في الحد من ممارسات التجنب الضريبي وذلك إستناداً الى تركيز السلطة داخل مجلس الإدارة، فيما أكد كلاً من (Riguen et.al, 2019/Jamei, 2017/ Zemzem and Ftouhi, 2013/) على عدم وجود أثر محدد.

٤/٢/٢- عدد مرات إنعقاد مجلس الإدارة: أشار كلاً من (Khaoula and Moez, 2019/ Richardson et.al, 2016A/ Jamei, 2017) الى وجود أثر إيجابي لعدد مرات إنعقاد مجلس الإدارة في الحد من ممارسات التجنب الضريبي، فيما أشار كلاً

من (Aburajab et.al, 2019/ Lanis et.al, 2019/ Tandean and Winnie, 2016) الى عدم وجود أثر محدد.

٥/٢/٢- نسبة تمثيل المرأة في مجلس الإدارة: أشار كلاً من (Hoseini et.al, 2016A/ Richardson et.al, 2019) الى وجود أثر إيجابي لنسبة تمثيل المرأة في الحد من ممارسات التجنب الضريبي، وعلى العكس أشار كلاً من (Lanis et.al, 2019/ Riquen et.al, 2019) الى وجود أثر سلبي لنسبة تمثيل المرأة في الحد من ممارسات التجنب الضريبي، فيما أشار (Zemzem and Ftouhi, 2013) الى عدم وجود أثر محدد.

٦/٢/٢- الفجوة البحثية وتطوير الفرض الثاني:

في ضوء عرض الباحث للدراسات السابقة في مجال العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة وممارسات التجنب الضريبي، فقد لاحظ تضارب النتائج، وهو الأمر الذي دفع الباحث لتطوير الفرض الرئيسي الثاني للبحث، وقام بصياغته كالتالي:

"لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين خصائص مجلس الإدارة وممارسات التجنب الضريبي"

٣/٢- المحددات التشغيلية للشركات والتجنب الضريبي:

١/٣/٢ - حجم الشركة: اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول، وأشار كلاً من (Brooks and Sun, 2020/ Herron and Nahata, 2020/ Fernández-Rodríguez et.al, 2019/ Ichsani and Susanti, 2019/ Yee et.al, 2018/ Khan, et.al, 2017/ Santa and Rezende, 2016) لوجود أثر إيجابي لحجم الشركة على الحد من ممارسات التجنب الضريبي، وذلك إستناداً الى أن الشركات كبيرة الحجم تخضع لضغوط أكبر من قبل أصحاب المصالح بالإضافة للتكاليف السياسية (أبوسالم، ٢٠٢٠) ومخاطر السمعة التي سوف تتعرض لها في حالة إكتشاف ممارسات التجنب الضريبي، وعلى العكس أثبت كلاً من (Margaret and Simanjuntak, 2020/ Dyreng, et.al, 2019/ Christian and Imagbe, 2019/ Evana, 2019/ Pangestu and Bimo, 2018/ Kim, et.al, 2011/

Zemzem and Ftouhi, 2013) وجود أثر سلبي لحجم الشركة علي الحد من ممارسات التجنب الضريبي، وذلك إستناداً الي تنوع أنشطة وقدرة الشركات كبيرة الحجم علي ترحيل الأرباح بين أنشطة الشركة المختلفة أو بين فروع الشركة وخاصة الشركات الدولية التي تعمل تحت مظلة أكثر من نظام ضريبي. (Kasim and Saad, 2019)، بينما أكد (أبوزيد وآخرون، ٢٠٢٠) (Ismawati and Lutfillah, 2016/ Tandean and Winnie, 2020) علي عدم وجود أثر محدد لحجم الشركة علي التجنب الضريبي.

٢/٣/٢ - عمر الشركة: أشار كلاً من (Brooks and Sun, 2020/ Fernández-Rodríguez et.al, 2019/ Pangestu and Bimo, 2018) لوجود أثر إيجابي لعمر الشركة علي الحد من ممارسات التجنب الضريبي، وذلك إستناداً الي إرتباط عمر الشركة بصورة شبة مباشرة بتحقيق أرباح وزيادة حجم أصحاب المصالح مما يؤدي لزيادة درجة الرقابة الخارجية ويمثل عامل ضغط على الإدارة للبعد عن ممارسات التجنب الضريبي، وعلى العكس أشار كلاً من (Margaret and Simanjuntak, 2020/ Kusbandiyah et.al, 2020/ Zemzem and Ftouhi, 2013) لوجود أثر سلبي لعمر الشركة علي الحد من ممارسات التجنب الضريبي، وذلك إستناداً الي أن إدارة الشركات ذات العمر الكبير تعتمد على الصورة الذهنية المتكونة عنها في أسواق الأوراق المالية وهو ما لا يجعل مجال للشك في أرقام أرباحها المفصح عنه سواء كانت حقيقية أو نتيجة التجنب الضريبي.

٢/٣/٣ - الرفاعة المالية: هي حجم الإلتزامات الي الأصول بقائمة المركز المالي للشركة، وأشار كلاً من (Ichsani and Susanti, 2019/ Evana, 2019/ Rezaei and Ghanaeenejad, 2014) لوجود أثر إيجابي للرفاعة المالية علي الحد من ممارسات التجنب الضريبي، وذلك إستناداً الي المراقبة المالية الصارمة من أصحاب الديون وخاصة المؤسسات المالية والمصرفية علي الشركة (Kasim and Saad, 2019)، وعلى العكس أثبت كلاً من (Brooks and Sun, 2020/ Fernández-Rodríguez et.al, 2019/ Yee et.al, 2018/ Khan, et.al,

(Zhang et.al, 2017/ 2017) وجود أثر سلبي للرافعة المالية علي الحد من ممارسات التجنب الضريبي، وذلك إستناداً الي رغبة الإدارة في إثبات القدرة علي سداد الأعباء والإستقرار المالي أمام الدائنين، بينما أكد (أبوزيد وآخرون، ٢٠٢٠) (Christian and Imagbe, 2019) (Ismawati and Lutfillah, 2020) علي عدم وجود أثر للرافعة المالية علي ممارسات التجنب الضريبي

٤/٣/٢ - الربحية: تعتبر مقاييس الربحية من أهم العوامل المؤثرة على القرارات الإستثمارية لأصحاب المصالح، وأهمها معدل العائد على الأصول (ROA) ومعدل العائد على حق الملكية (ROE) وربحية السهم (EPS)، أشار كلاً من (Ismawati and Lutfillah, 2020/ Beer et.al, 2020/ Herron and Nahata, 2020/ Fernández-Rodríguez et.al, 2019/ Ichani and Susanti, 2019/ Kim, et.al, 2011/ Bradshaw et.al, 2016) لوجود أثر إيجابي للربحية علي الحد من ممارسات التجنب الضريبي، وذلك إستناداً الي رغبة الشركات في تجنب الخضوع لضغوطات السلطات الضريبية في حالة التناقض بين رقم الأرباح المرتفع المفصح عنه بالتقرير المالي ورقم الضرائب المدفوعة المنخفض الناتج عن ممارسات التجنب الضريبي. وذلك بالإضافة الي أن ارتفاع مستوي أرباح الشركة عن متوسط القطاع الاقتصادي يعتبر دليل علي عدم اللجوء لممارسات التجنب الضريبي (Kasim and Saad, 2019)، وعلي العكس أثبت كلاً من (Dyrenge, et.al, 2019/ Evana, 2019/ Yee et.al, 2018/ Zhang et.al, 2017/ Khan, et.al, 2017/ Santa and Rezende, 2016/ Zemzem and Ftouhi, 2013) وجود أثر سلبي للربحية علي الحد من ممارسات التجنب الضريبي، وذلك إستناداً الي دوافع الإدارة الانتهازية لنقل الثروة من الدولة الي مصالحهم الشخصية (أبوزيد وآخرون، ٢٠٢٠) وخاصة في حالة وجود توزيعات أرباح مرتفعة تجعل المساهمين يتجاهلون ممارسات التجنب الضريبي (Christian and Imagbe, 2019)، بينما أكد كلاً من (Pangestu and Bimo, 2018/ Nugroho and Agustia, 2018) علي عدم وجود أثر للربحية علي ممارسات التجنب الضريبي.

أثر أدماط الملكية ومجلس الإدارة والخصائص التشغيلية على التجنب الضريبي وانعكاسه على قيمة الشركة: ...

د/ ماجد مصطفى علي الباز

٥/٣/٢- التدفقات النقدية التشغيلية: تشير الي حجم الأموال الداخلة والخارجة من الأنشطة التشغيلية للشركة، أشار كلاً من (Beer et.al, 2020/ Ichani and) للتدفقات النقدية التشغيلية على الحد من ممارسات التجنب الضريبي، وذلك إستناداً الي (Susanti, 2019/ Rezaei and Ghanaeenejad, 2014) لوجود أثر إيجابي أنه كلما زادت التدفقات النقدية التشغيلية المفصح عنها بالتقرير المالي للشركة قلت قدرة الشركة علي تفسير الرقم المنخفض للضريبة أمام أصحاب المصالح الخارجيين ومنهم السلطات الضريبية، وخاصة في بيئة الأعمال التي تتميز بالتعاملات الإلكترونية، وعلي العكس أثبت كلاً من (Zhang et.al, 2017/ Richardson) (et.al, 2016B/ Santa and Rezende, 2016) وجود أثر سلبي للتدفقات النقدية التشغيلية على الحد من ممارسات التجنب الضريبي، وذلك إستناداً الي قدرة إدارة الشركات علي تفسير صافي التدفقات النقدية التشغيلية المرتفع كدافع لإعادة إستثمارها الوهمي داخل الشركة من خلال ممارسات التجنب الضريبي، ولكن يكمن الغرض الرئيسي منها هو نقل الثروة لمصالحهم الشخصية أو مصالح المساهمين علي حساب الدولة، بينما أكد (Evana, 2019) علي عدم وجود أثر للتدفقات النقدية التشغيلية علي ممارسات التجنب الضريبي.

٦/٣/٢- الإنفاق الإستثماري: أشار كلاً من (Kusbandiyah et.al, 2020/) (Herron and Nahata, 2020/ Fernández-Rodríguez et.al, 2019) لوجود أثر إيجابي لحجم الإنفاق الإستثماري على الحد من ممارسات التجنب الضريبي، وذلك إستناداً على أن الزيادة في الإنفاق الإستثماري يصاحبه توسع في الإيضاحات المتممة والعديد من المزايا والمكتسبات والإعفاءات الضريبية نتيجة الزيادة في حجم إستثمارات الشركة مما يجعل الشركات حذره في التعامل مع رقم الأرباح المفصح عنها لأغراض ضريبية، وعلي العكس أشار (Brooks and Sun,) (2020/ Kasim and Saad, 2019) لوجود أثر سلبي لحجم الإنفاق الإستثماري على الحد من ممارسات التجنب الضريبي، وذلك إستناداً على إتجاه بعض الشركات

لإستغلال بعض بنود التكوين الإستثماري للتأثير على رقم الأرباح وخاصة عن طريق الخلط بين التأجير التمويلي والتكوين الإستثماري.

٧/٣/٢- **توزيعات الأرباح**: يعتبر توزيع الشركات لأرباح مرتبطاً بصورة مباشرة بتحقيقها لأرباح تشغيلية، وأشار كلاً من (Brooks and Sun, 2020/ Beer et.al,) (2020/ Zhang et.al, 2017) لوجود أثر إيجابي لتوزيعات الأرباح (منخفضة القيمة) على الحد من ممارسات التجنب الضريبي، وذلك إستناداً على حاجة الإدارة لتوضيح وتفسير إنخفاض التوزيعات وبصفة خاصة في حالة إرتفاعها في الفترات المالية السابقة، وعلى العكس أشار كلاً من (Huang and Zhang, 2020/) (Evana, 2019) لوجود أثر سلبي لتوزيعات الأرباح (مرتفعة القيمة) على الحد من ممارسات التجنب الضريبي، وذلك إستناداً على إنخفاض ضغط أصحاب المصالح وخاصة المساهمين في حالة توزيع الأرباح مرتفع القيمة.

٨/٣/٢- الفجوة البحثية وتطوير الفرض الثالث:

في ضوء عرض الباحث للدراسات السابقة في مجال العلاقة بين الخصائص التشغيلية وممارسات التجنب الضريبي، فقد لاحظ تضارب النتائج، وهو الأمر الذي دفع الباحث لتطوير الفرض الرئيسي الثالث للبحث، وقام بصياغته كالتالي:

"لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين الخصائص التشغيلية وممارسات التجنب الضريبي"

٤/٢- أثر التجنب الضريبي على قيمة الشركة:

١/٤/٢- ماهية قيمة الشركة:

يعتبر مفهوم قيمة الشركة (Firm Value) أحد أساسيات علم المحاسبة عند تقييم الشركات بالإعتماد على بيانات حركة تداول وأسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية، وعبر عنه (الصيرفي، ٢٠١٦) بأنه القيمة الحالية والفعلية والأكثر مصداقية للتعبير عن الشركات، حيث أشار (Nugroho and Agustia, 2018) الي أن المساهمين يتوقعون إزدياد ثروتهم من خلال التداول الإيجابي (Positive Trading) لأسهم الشركة المعتمد بصورة أساسية على الأخبار الإيجابية عن الشركة وخاصة

المرتبطة بالأرباح، وأن القيم التاريخية للأصول المعبر عنها بالتقارير المالية لا تعكس القيمة الحقيقية علي عكس أسعار الأسهم، وهناك العديد من المقاييس التي تعبر عن قيمة الشركة (Brooks and Sun, 2020/ Saragih, 2017) مثل: توبين كيو (The Tobin's Q) ونسبة أسعار الأسهم السوقية للقيمة الدفترية (Price to Book Value Per Share - PBVS) والذي يعتمد عليهما المحللين الماليين والخبراء بصورة أساسية في أسواق الأوراق المالية.

٢/٤/٢- إستعراض الأدبيات المحاسبية لأثر التجنب الضريبي على قيمة الشركة: أشار (Chen et.al, 2014) الي العلاقة بين التجنب الضريبي وقيمة الشركة في بيئة الأعمال الصينية، وإعتمدت الدراسة علي عينة مكونة من عدد (190) شركة مسجلة بسوق الأوراق المالية خلال الفترة من ٢٠٠١ الي ٢٠٠٩، وتوصلت الدراسة الي أن سلوك التجنب الضريبي يزيد من تكاليف الوكالة ويقلل من قيمة الشركة، كما أن شفافية المعلومات لها أثر إيجابي وتقلل من العلاقة بين التجنب الضريبي وقيمة الشركة، ويتفاعل المستثمرون في البيئة الصينية سلباً مع سلوك التجنب الضريبي، ولكن يمكن تخفيف هذا التفاعل السلبي من خلال شفافية المعلومات، كما أشار (Rezaei and Ghanaeenejad, 2014) الي العلاقة بين التجنب الضريبي والتدفقات النقدية الخارجة ومدى تأثير هذه العلاقة علي قيمة الشركة، حيث ركزت علي أن مقدار الوفورات في التدفقات النقدية الخارجة من ممارسات تجنب الضريبة تعمل علي خلق قيمة وثروة للمساهمين، وإعتمدت الدراسة علي عينة مكونة من عدد (١٠٠) شركة مسجلة بسوق الأوراق المالية بإيران خلال الفترة من ٢٠٠٢ الي ٢٠١٠، وتوصلت الدراسة لوجود علاقة سلبية بين التجنب الضريبي وشفافية القوائم المالية وكذلك وجود أثر سلبي لممارسات التجنب الضريبي علي قيمة الشركة، كما تناول (Santa and Rezende, 2016) تحليل العلاقة بين التجنب الضريبي وقيمة الشركة مع توسط آليات حوكمة الشركات في البيئة البرازيلية، وإعتمدت الدراسة علي عينة مكونة من عدد ٣٢٣ شركة مسجلين بسوق الأوراق المالية خلال الفترة من ٢٠٠٦ الي ٢٠١٢، وتوصلت الدراسة لوجود أثر إيجابي لحوكمة الشركات على الحد من ممارسات التجنب الضريبي، بالإضافة الي وجود علاقة سلبية بين إتجاه إدارة الشركات لممارسات التجنب

الضريبي وقيمة الشركة، فيما أوضح (Park et.al, 2016) العلاقة بين التجنب الضريبي وقيمة الشركة من خلال توسيط القدرة والملكية الإدارية في بيئة الأعمال الكورية، وإعتمدت الدراسة علي عينة مكونة من عدد ١٥٢ شركة مسجلين بسوق الأوراق المالية خلال الفترة من ٢٠١٠ الي ٢٠١٤، وتوصلت الدراسة وجود علاقة طردية للقدرة الإدارية علي مستوي ممارسات التجنب الضريبي بالإضافة الي وجود أثر سلبي للتجنب الضريبي علي قيمة الشركة، بينما هدف (Saragih, 2017) الي دراسة العوامل المؤثرة علي قيمة الشركة ومن ضمنها الممارسات المتعلقة بالتخطيط والتهرب والتجنب الضريبي في البيئة الاندونيسية، وإعتمدت الدراسة علي عينة مكونة من عدد (٢٢٧٥ مشاهدة) لشركات مسجلة بسوق الأوراق المالية بأندونيسيا خلال الفترة من ٢٠٠٩ الي ٢٠١٦، وتوصلت الدراسة الي إنخفاض مستوي ممارسات التجنب الضريبي في البيئة الأندونيسية، بالإضافة لعدم وجود تأثير للتجنب الضريبي علي قيمة الشركة وفسرت الدراسة ذلك بإدراك المستثمرين أن التكاليف والمخاطر الناجمة من ممارسات التجنب الضريبي أكبر من المنافع، كما أن إرتفاع معدلات الضريبة تدفع الشركات للبحث عن سبل إستثمار لأموالها في أنشطة معفية من الضرائب أو إستغلال البدائل المحاسبية عند تمويل أصولها، وهي أنشطة لا يصاحبها تأثير علي قيمة الشركة، في حين أشار (Zhang et.al, 2017) الي العلاقة بين التجنب الضريبي والأداء المالي والقيمة السوقية للشركات في البيئة الصينية، وإعتمدت الدراسة علي عينة مكونة من عدد (٧٦٥١ مشاهدة) لشركات مسجلة بسوق الأوراق المالية خلال الفترة من ٢٠٠٤ الي ٢٠١٢، وتوصلت الي وجود علاقة طردية غير مباشرة بين إتجاه الشركات لممارسات التجنب الضريبي والقيمة السوقية للشركات من خلال إرتفاع معدلات الربحية والنمو، ولكنها أيضاً أوضحت التأثير السلبي لممارسات التجنب الضريبي علي الإيرادات الضريبية للدولة، كما قام (Nugroho and Agustia, 2018) بتحليل العلاقة بين التجنب الضريبي وقيمة الشركة مع توسيط متغير الملكية المؤسسية في البيئة الأندونيسية، وإعتمدت الدراسة علي عينة مكونة من عدد ٩٢ شركة مسجلين بسوق الأوراق المالية خلال الفترة من ٢٠١٣ الي ٢٠١٦، وتوصلت الدراسة الي أنه لا يوجد تأثير للملكية المؤسسية علي قيمة الشركة، وكذلك وجود علاقة إيجابية بين ممارسات

التجنب الضريبي وقيمة الشركة، فيما وضح (Yee et.al, 2018) العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وآليات الحوكمة وقيمة الشركات في البيئة الماليزية، وإعتمدت الدراسة على عينة مكونة من عدد (٨٢) شركة مسجلة بسوق الأوراق المالية للعام المالي ٢٠١٤، وتوصلت لوجود أثر إيجابي لآليات الحوكمة على قيمة الشركات، وعدم وجود أثر لحوكمة الشركات كمتغير وسيط بين التجنب الضريبي وقيمة الشركة، بالإضافة الي وجود أثر سلبي لممارسات التجنب الضريبي على كلاً من قيمة الشركات وثروة المساهمين من خلال التكاليف المرتفعة المرتبطة بهذه الممارسات، وهو ما تم ملاحظته من قبل السلطات الضريبية ودفعها الي إجراء العديد من الإصلاحات للمنظومة الضريبية بداية من عام ٢٠١٥، بالإضافة الي أن ممارسات التجنب الضريبي تعمل على نقل الثروة من المساهمين الي الإدارة من خلال الممارسات الإدارية الانتهازية (Managerial Opportunism) وتحرم الدولة من مصدر أساسي لإيراداتها السيادية، ودرس (Ichsani and Susanti, 2019) أثر التجنب الضريبي على قيمة الشركة بإسلوب تطبيقي وميداني من خلال توسيط عدة متغيرات مثل الربحية ومعدل النمو والرافعة المالية وحجم الشركة في بيئة الأعمال الاندونيسية، وإعتمدت الدراسة على عينة مكونة من عدد ٤٥ شركة مسجلين بسوق الأوراق المالية خلال الفترة من ٢٠١٢ الي ٢٠١٦، وتوصلت الدراسة الي وجود أثر سلبي لممارسات التجنب الضريبي على قيمة الشركة من وجهة نظر المستثمرين المتوقعين من وجهة نظر تطبيقية وميدانية وذلك بعد ملاحظة أن الشركات ذات الممارسات المرتفعة للتجنب الضريبي تتجه لتقليل المحتوى المعلوماتي للتقرير المالي السنوي وهو ما يؤثر على ثقة المستثمرين المتوقعين ويضعف الصورة الذهنية للشركة، كما تناولت دراسة (Akbari et.al, 2019) تحليل العلاقة بين التجنب الضريبي والقدرة الإدارية وقيمة الشركة في البيئة الإيرانية، وإعتمدت الدراسة على عينة مكونة من عدد ١٥٠ شركة مسجلين بسوق الأوراق المالية الإيراني خلال الفترة من ٢٠٠٤ الي ٢٠١٥، وتوصلت الدراسة الي وجود علاقة طردية بين القدرة الإدارية وممارسات التجنب الضريبي وخاصة في القطاعات الإنتاجية وعدم وجود علاقة في القطاعات الخدمية، بالإضافة لوجود علاقة طردية (أثر إيجابي) بين التجنب الضريبي وقيمة الشركة مع توسيط القدرة الإدارية، بينما حلت دراسة

(Tang, 2019) آليات وأبعاد ودوافع التجنب الضريبي وأثره على عدة متغيرات بأسواق الأوراق المالية ومنها قيمة الشركة من منظور دراسة دولية مقارنة، وإعتمدت الدراسة علي عينة مكونة من عدد (٤٢١٠٧) مشاهدة لشركات مسجلة بأسواق الأوراق المالية لعدد (٤٦) دولة خلال الفترة من ٢٠٠١ الي ٢٠١٠، وتوصلت الدراسة الي وجود علاقة متفاوتة بين ممارسات التجنب الضريبي وقيمة الشركة، حيث أنها علاقة طردية في الدول التي تتسم بمستويات مرتفعة من الفساد (high levels of corruption) وضعف آليات الحوكمة (weak corporate governance) والعكس، بالإضافة لإنخفاض مستوى التجنب الضريبي في الدول المتبعة لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRSs)، كما ركز (Jacob and Schütt, 2020) علي دراسة أثر التجنب الضريبي علي تقييم المستثمرين المتوقعين لقيمة الشركة من خلال عدة نماذج في البيئة الألمانية، وإعتمدت الدراسة علي عينة مكونة من عدد ١٥٠ شركة مسجلين بسوق الأوراق المالية خلال الفترة من ٢٠١٥ الي ٢٠١٨، وتوصلت الدراسة الي وجود أثر إيجابي لممارسات التجنب الضريبي علي قيمة الشركة وخاصة عند الإعتماد على المقاييس المرتبطة بحجم الأرباح، كما تناول (Brooks and Sun, 2020) توسيط عدد من متغيرات المراجعة في تحليل العلاقة بين ممارسات التجنب الضريبي وقيمة الشركة، وإعتمدت الدراسة علي عينة مكونة من عدد (١١١٦٣) مشاهدة لشركات مسجلة بسوق الأوراق المالية الأمريكي خلال الفترة من ٢٠٠٠ الي ٢٠١٣، وتوصلت الدراسة الي وجود تأثير إيجابي لخبرة وحجم مكتب المراجعة على الحد من مستوى ممارسات التجنب الضريبي بالتقارير المالية، بالإضافة الي وجود علاقة طردية بين ممارسات التجنب الضريبي وقيمة الشركة، فيما حلل (Abdelfattah and Aboud, 2020) العلاقة بين التجنب الضريبي وحوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية، كما تناولت قيمة الشركة كمتغير مرتبط بالمسؤولية الاجتماعية، وإعتمدت الدراسة علي عينة مكونة من عدد (٦٤) شركات مسجلة بسوق الأوراق المالية المصري خلال الفترة من ٢٠٠٧ الي ٢٠١٦، وتوصلت الدراسة الي وجود علاقة طردية بين التجنب الضريبي والأفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، كما وجدت علاقة طردية بين الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية وقيمة الشركة، وبالتالي فإن التجنب الضريبي يؤثر

أثر أدماط الملكية ومجلس الإدارة والخصائص التشغيلية على التجنب الضريبي وانعكاسه على قيمة الشركة: ...

د/ ماجد مصطفى علي الباز

إيجابياً على قيمة الشركة، كما أكدت الدراسة على وجود تأثير لحوكمة الشركات في الحد من ممارسات التجنب الضريبي.

٣/٤/٢ - الفجوة البحثية وتطوير الفرض الرابع:

يعتبر أثر التجنب الضريبي على قيمة الشركة غير واضح على المستوي النظري، حيث يمكن النظر الى التجنب الضريبي كنشاط يدعم ويعظم القيمة من خلال نقل الثروة من الدولة الى المساهمين، ومن جانب آخر فإن التجنب الضريبي لا يدعم أو يعظم القيمة لأنه قد يكون مصحوباً بممارسات انتهازية من قبل إدارة الشركة ويعمل على نقل الثروة الى الإدارة (عيسي، ٢٠١٥) أما على المستوي العملي والتطبيقي فإن هناك أدلة متضاربة وفقاً لكل بيئة أو فترة زمنية لأثر التجنب الضريبي على قيمة الشركة، وفي ضوء عرض الباحث للدراسات السابقة في هذا المجال، فقد لاحظ تضارب النتائج كما يلي:

جدول رقم (١) علاقة التجنب الضريبي بقيمة الشركة بالدراسات السابقة

الدراسات المؤيدة للأثر	المتغير	الأثر	المتغير
Jacob and Schütt, 2020/ Abdelfattah and Aboud, 2020/ Brooks and Sun, 2020/ Akbari et.al, 2019/ Nugroho and Agustia, 2018/ Zhang et.al, 2017	قيمة الشركة	إيجابي	التجنب الضريبي
Tang, 2019/ Saragih, 2017		غير محدد	
Ichsani and Susanti, 2019/ Yee et.al, 2018/ Park et.al, 2016/ Santa and Rezende, 2016/ Rezaei and Ghanaeenejad, 2014/ Chen et.al, 2014		سلبى	

وهو الأمر الذي دفع الباحث لتطوير الفرض الرابع للبحث، وقام بصياغته كالتالي:

"لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لممارسات التجنب الضريبي على قيمة الشركة"

القسم الثالث المنهجية ونماذج البحث

١/٣ - طبيعة مدخل البحث:

يعتبر هذا البحث من البحوث الضريبية المرتبطة بأسواق رأس المال، حيث يستهدف هذا البحث تحديد العوامل المؤثرة على ممارسات التجنب الضريبي بالإضافة الى تحديد أثر التجنب الضريبي على قيمة الشركة بشكل عملي عن طريق إيجاد أدلة تطبيقية من جميع الشركات العاملة بسوق الأوراق المالية المصري، وأصبحت هذه النوعية من البحوث التطبيقية هي الاتجاه السائد على المستوى الدولي في الفكر المحاسبي الضريبي عند إجراء ربط بين فروع علم المحاسبة (ضريبية ومالية)، ووفقاً لطبيعة البحث فقد تم الاعتماد على المدخل الإيجابي (Positive Approach) لإجرائه.

٢/٣ - قياس متغيرات الدراسة التطبيقية:

جدول رقم (٢) قياس المتغيرات البحثية لنماذج الدراسة التطبيقية

المتغيرات البحثية الرئيسية:	
١	التجنب الضريبي (TA) = (معدل الضريبة القانوني - معدل كفاءة الضريبة) حيث أن: معدل الضريبة القانوني (Statutory Tax Rate-STR) = ٢٢.٥% (مصلحة الضرائب المصرية)، ومعدل كفاءة الضريبة (Effective Tax Rate-ETR) = (إجمالي مصروفات الضرائب - الضرائب المؤجلة) / صافي الربح قبل الضرائب، وكلما زاد معدل الضريبة القانوني عن معدل كفاءة الضريبة فإن ذلك يدل على وجود وفورات ضريبية ناتجة عن ممارسات التجنب الضريبي، وتم استخدام طريقة معدل كفاءة الضريبة لحساب التجنب الضريبي في العديد من الدراسات مثل (مليجي، ٢٠١٨ / Thomsen / Kasim and Saad, 2019/ Gunn et.al, 2020/ and Watrin, 2018/ Huang et.al, 2016)
٢	قيمة الشركة (FV) = توبين كيو (Tobin's Q) = (القيمة السوقية لحق الملكية + القيمة الدفترية للديون) / إجمالي الأصول. ويعتبر المقياس الأكثر شيوعاً ودقة للتعبير عن قيمة الشركة لاعتماده على بيانات من سوق الأوراق المالية، وتم استخدامه في العديد من الدراسات مثل (Brooks and Sun, 2020/ Ichsani and) (Susanti, 2019/ Tang, 2019/ Nugroho and Agustia, 2018) (٢٠١٦) الي أن زيادة نسبة التوبين كيو للشركة يعني زيادة القيمة السوقية عن القيمة الاستبدالية، وبالتالي تعتبر مؤشراً لارتفاع العائد على إستثمار أصحاب المصالح في الشركة.

أثر أدماط الملكية ومجلس الإدارة والخصائص التشغيلية على التجنب الضريبي وانعكاسه على قيمة الشركة: ...

د/ ماجد مصطفى علي الباز

محددات مرتبطة بأنماط الملكية:	
١	الملكية الإدارية (MO): نسبة الأسهم المملوكة للإدارة العليا بالشركة. = عدد الأسهم المملوكة للإدارة / المتوسط المرجح لأسهم الشركة خلال العام
٢	الملكية المؤسسية (IO): نسبة الأسهم المملوكة للمؤسسات (استثمارية/ مصرفية/ وغيرها) = عدد الأسهم المملوكة لمؤسسات استثمارية ومصرفية وغيرها / المتوسط المرجح لأسهم الشركة خلال العام
٣	الملكية الحكومية (GO): نسبة الأسهم المملوكة للدولة (السيطرة الحكومية). = عدد الأسهم المملوكة لجهات حكومية / المتوسط المرجح لأسهم الشركة خلال العام
٤	تركز الملكية (CO): نسبة الأسهم المملوكة لكبار المستثمرين ٥% أو أكثر. = عدد الأسهم المملوكة لمستثمرين وتتجاوز نسبة ملكيتهم ٥% أو أكثر / المتوسط المرجح لأسهم الشركة خلال العام
محددات مرتبطة بخصائص مجلس الإدارة:	
١	حجم المجلس (BODS) اللوغاريتم الطبيعي لعدد أعضاء مجلس الإدارة.
٢	الاستقلالية (BODI) نسبة الأعضاء المستقلين منسوباً لإجمالي الأعضاء.
٣	الازدواجية (BODD) حالة ازدواج الرئيس والمدير التنفيذي (١) غير ذلك (٠).
٤	مرات الانعقاد (BODM) اللوغاريتم الطبيعي لعدد مرات انعقاد جلسات المجلس.
٥	تمثيل المرأة (BODW) عدد الأعضاء الإناث منسوباً لإجمالي الأعضاء.
محددات مرتبطة بالخصائص التشغيلية:	
١	حجم الشركة (FS) = اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول.
٢	عمر الشركة (AGE) = اللوغاريتم الطبيعي لسنوات التشغيل من تاريخ التأسيس
٣	الرافعة المالية (LEV) = إجمالي الالتزامات / إجمالي الأصول.
٤	عائد على الأصول (ROA) = صافي الربح / إجمالي الأصول.
٥	تدفق نقدي تشغيلي (OCF) = صافي التدفق النقدي التشغيلي / إجمالي الأصول.
٦	إنفاق استثماري (CAPEX) = الإنفاق الاستثماري / إجمالي الأصول.
٧	توزيعات الأرباح (DIVID) = رقم (١) في حالة توزيع أرباح، (٠) في غير ذلك.

أثر أنماط الملكية ومجلس الإدارة والخصائص التشغيلية على التجنب الضريبي وانعكاسه على قيمة الشركة: ...

د/ ماجد مصطفى علي الباز

٣/٣- النماذج البحثية المستخدمة لاختبار فروض الدراسة التطبيقية:

وقام الباحث بإعداد نموذج مستقل لكل فرض من فروض الدراسة التطبيقية على حدي، ويوضح الشكل التالي طبيعة العلاقة بين المتغيرات البحثية:

شكل رقم (٢) العلاقة بين المتغيرات البحثية



١/٣/3- اختبار الفرض الأول:

النموذج الأول: محددات (أنماط الملكية) التجنب الضريبي:

$$TA_{i,t} = \alpha + \beta_1 MO_{i,t} + \beta_2 IO_{i,t} + \beta_3 GO_{i,t} + \beta_4 CO_{i,t} + E$$

١/٣/- اختبار الفرض الثاني:

النموذج الثاني: محددات (خصائص مجلس الإدارة) التجنب الضريبي:

$$TA_{i,t} = \alpha + \beta_1 BODS_{i,t} + \beta_2 BODI_{i,t} + \beta_3 BODD_{i,t} + \beta_4 BODM_{i,t} + \beta_5 BODW_{i,t} + E$$

أثر أدماط الملكية ومجلس الإدارة والخصائص التشغيلية على التجنب الضريبي وانعكاسه على قيمة الشركة: ...

د/ ماجد مصطفى علي الباز

٢/٣/٣- اختبار الفرض الثالث:

النموذج الثالث: محددات (الخصائص التشغيلية) التجنب الضريبي:
$TA_{i,t} = \alpha + \beta_1 FS_{i,t} + \beta_2 AGE + \beta_3 LEV_{i,t} + \beta_4 ROA_{i,t} + \beta_5 OCF_{i,t} + \beta_6 CAPEX + \beta_7 DIVID + E$

٣/٣/٣- اختبار الفرض الرابع:

النموذج الرابع: أثر التجنب الضريبي على قيمة الشركة:
$FV_{i,t} = \alpha + \beta_1 TA_{i,t} + \beta_2 MO_{i,t} + \beta_3 IO_{i,t} + \beta_4 GO_{i,t} + \beta_5 CO_{i,t} + \beta_6 BODS_{i,t} + \beta_7 BODI_{i,t} + \beta_8 BODD_{i,t} + \beta_9 BODM_{i,t} + \beta_{10} BODW_{i,t} + \beta_{11} FS_{i,t} + \beta_{12} AGE + \beta_{13} LEV_{i,t} + \beta_{14} ROA_{i,t} + \beta_{15} OCF_{i,t} + \beta_{16} CAPEX + \beta_{17} DIVID + E$

حيث إن:

رمز المتغير	دلالة المتغير
TA _{i,t}	التجنب الضريبي للشركة (t) في السنة المالية (i)
FV _{i,t}	قيمة الشركة (t) في السنة المالية (i)
MO _{i,t}	الملكية الإدارية للشركة (t) في السنة المالية (i)
IO _{i,t}	الملكية المؤسسية للشركة (t) في السنة المالية (i)
GO _{i,t}	الملكية الحكومية للشركة (t) في السنة المالية (i)
CO _{i,t}	تركز الملكية للشركة (t) في السنة المالية (i)
BODS _{i,t}	حجم مجلس إدارة الشركة (t) في السنة المالية (i)
BODI _{i,t}	استقلالية مجلس الشركة (t) في السنة المالية (i)
BODD _{i,t}	ازدواجية الشركة (t) في السنة المالية (i)
BODM _{i,t}	انعقاد مجلس إدارة الشركة (t) في السنة المالية (i)
BODW _{i,t}	تمثيل المرأة في إدارة الشركة (t) في السنة المالية (i)

أثر أدماط الملكية ومجلس الإدارة والخصائص التشغيلية على التجنب الضريبي وانعكاسه على قيمة الشركة: ...

د/ ماجد مصطفى علي الباز

حجم الشركة (t) في السنة المالية (i)	FS i,t
عمر الشركة (t) في السنة المالية (i)	AGE i,t
الرافعة المالية للشركة (t) في السنة المالية (i)	LEV i,t
العائد على الأصول للشركة (t) في السنة المالية (i)	ROA i,t
التدفق النقدي التشغيلي للشركة (t) في السنة المالية (i)	OCF i,t
الإنفاق الاستثماري للشركة (t) في السنة المالية (i)	CAPEX i,t
توزيع الأرباح للشركة (t) في السنة المالية (i)	DIVID i,t

القسم الرابع الدراسة التطبيقية

١/٤ - مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة التطبيقية في جميع الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري خلال الفترة من ٢٠١٥ الي ٢٠١٩ (خمس سنوات) وتم اختيار عينة الدراسة وفقاً لعدة شروط ومعايير كما يلي:

- أن تكون الشركة عاملة ونشطة (حركة تداول منتظمة) بسوق الأوراق المالية المصري خلال الفترة الزمنية لإجراء الدراسة التطبيقية.
- أن تتوفر التقارير المالية وجميع البيانات المطلوبة خلال الفترة الزمنية للدراسة التطبيقية
- تستبعد البنوك وشركات الخدمات المالية غير المصرفية.
- تستبعد الشركات التي حدث لها اندماج أو استحواذ خلال الفترة الزمنية للدراسة التطبيقية
- تستبعد الشركات التي تعرض تقاريرها المالية بعملة غير الجنيه المصري.

أثر أدماط الملكية ومجلس الإدارة والخصائص التشغيلية على التجنب الضريبي وانعكاسه على قيمة الشركة: ...

د/ ماجد مصطفى علي الهاز

– تستبعد الشركات التي حققت خسائر بشكل منتظم لأكثر من عامين متتاليين خلال الفترة الزمنية لإجراء الدراسة التطبيقية.

ووفقاً للمعايير السابقة فقد تم اختيار عدد ١١٤ شركة (٥٧٠ مشاهدة) لتمثل عينة الدراسة من الشركات العاملة بسوق الأوراق المالية المصري.

٢/٤- مصادر الحصول على البيانات:

تم الحصول على بيانات شركات عينة الدراسة التطبيقية من عدة مصادر:

– موقع البورصة مباشر (<https://www.mubasher.info/countries/eg>)

– موقع الإلكتروني الرسمي للبورصة المصرية (<https://www.egx.com>)

– المواقع الإلكترونية الخاصة بالشركات على الأنترنت.

٣/٤- التحليل الإحصائي واختبار فروض الدراسة التطبيقية:

١/٣/٤- اختبار جذر الوحدة Unit root Test:

لكي يتمكن الباحث من استخدام النماذج القياسية والوصول لنتائج دقيقة فإن الباحث يجب أن يتأكد في البداية من مدى سكون السلاسل الزمنية المستخدمة في التحليل، وحتى يتسنى للباحث تقدير العلاقات المختلفة بصورة صحيحة حيث تم استخدام

اختبار Levin, Lin. and Chu (LCC). وفيما يلي عرض لنتيجة اختبار Levin, Lin. and Chu (LCC) في البيانات الاطارية panel data محل الدراسة

جدول (٣) اختبار جذر الوحدة Unit root Test لمتغيرات البحث

اسم المتغير	قيمة LLC	مستوى الدلالة	القرار عند $\alpha=0.05$
TA i,t	-3.012	0.018	ساكن عند المستوى
FV i,t	-2.941	0.021	ساكن عند المستوى
MO i,t	-3.87	0.0001	ساكن عند المستوى
IO i,t	-4.081	0.0	ساكن عند المستوى
GO i,t	-2.898	0.022	ساكن عند المستوى
CO i,t	-3.547	0.004	ساكن عند المستوى
BODS i,t	-3.281	0.006	ساكن عند المستوى

أثر أنماط الملكية ومجلس الإدارة والخصائص التشغيلية على التجنب الضريبي وانعكاسه على قيمة الشركة: ...

د/ ماجد مصطفى علي الباز

ساكن عند الفروق الأولى	0.0	-4.084	BODI i,t
ساكن عند المستوى	0.0201	-2.948	BODD i,t
ساكن عند المستوى	0.005	-3.571	BODM i,t
ساكن عند المستوى	0.0	-5.017	BODW i,t
ساكن عند الفروق الأولى	0.0001	-3.888	FS i,t
ساكن عند المستوى	0.0231	-2.871	AGE i,t
ساكن عند الفروق الأولى	0.0	-4.228	LEV i,t
ساكن عند المستوى	0.0015	-3.574	ROA i,t
ساكن عند الفروق الأولى	0.011	-3.217	OCF i,t
ساكن عند الفروق الأولى	0.002	-3.318	CAPEX i,t
ساكن عند المستوى	0.017	-2.991	DIVID i,t

من الملاحظ سكون بعض متغيرات البحث عند المستوى وسكون عدد قليل من المتغيرات الاخرى عند الفروق الاولى.

٢/٣/٤ - اختبار الفرض الأول:

يهدف هذا الفرض الى تحديد أثر أنماط الملكية على التجنب الضريبي، حيث قام

الباحث باستخدام أسلوب تحليل بيانات البيانات الاطارية Panel data Analysis وذلك بطريقة النماذج ذات التأثير الثابت Fixed Effect model وفيما يلي نتائج اختبار الفرض الأول:

جدول (٤) مقدرات النموذج الخاص بالفرض الرئيس الأول

المتغير المستقل	النموذج المقدر	قيمة t	مستوى الدلالة	القرار $\alpha=0.05$
الحد الثابت	78.49725	3.327	٠.٠٠٠٩	معنوي
MO	78.49725	3.327015	0.0316	معنوي
IO	-0.837687	-2.155048	0.0000	معنوي
GO	-7.526446	-14.53108	0.9365	غير معنوي
CO	-0.023789	-0.079690	0.0000	معنوي

ديربن واتسون = ١.٧٤٣ / معامل التحديد = ٤٣.٥ % / قيمة F = ٥٥.٨٥ / مستوي الدلالة F = ٠

ومن النتائج السابقة يتضح ما يلي:

- كانت قيمة مستوى الدلالة الخاص بكل من الملكية الادارية؛ الملكية المؤسسية وتركز الملكية اقل من قيمة مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ وهذا يعنى وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين كل من تلك المتغيرات ذات الدلالة الاحصائية والتجنب الضريبي.
- كانت قيمة مستوى الدلالة الخاص بالحد الثابت أقل من قيمة مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ وهذا يعنى انه لا يمكن استبعاد الحد الثابت من النموذج التقديري.
- كانت قيمة مستوى الدلالة الخاصة بمتغير الملكية الحكومية أكبر من قيمة مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ وهذا يعنى انه يتم استبعاد هذا المتغير من النموذج المقدر.
- كانت إشارة معامل الانحدار الخاص بالملكية الادارية إشارة موجبة وهذا يعنى وجود علاقة طردية معنوية ذات دلالة إحصائية بين الملكية الادارية والتجنب الضريبي.
- كانت إشارة كلاً من الملكية المؤسسية وتركز الملكية إشارة سالبة وهذا يعنى وجود علاقة عكسية بين كل من [الملكية المؤسسية - تركز الملكية] والتجنب الضريبي .
- كانت قيمة معامل التحديد $F2 = 43.5\%$ وهذا يعنى أن المتغيرات التفسيرية المعنوية ذات الدلالة الإحصائية في النموذج محل الدراسة التي تعبر عن الملكية الادارية؛ الملكية المؤسسية وتركز الملكية مسؤولة عن تفسير ما نسبته 43.5% من التغيرات التي تحدث في التجنب الضريبي بصورة إجمالية والنسبة الباقية ترجع للخطأ العشوائي
- كانت قيمة إحصائية ديربن واتسون المحسوبة $Dw = 1.743$ وبالنظر للقيم الجدولية في جداول ديربن واتسون يتضح أن القيمة المحسوبة تقع بين القيمتين ($Du,4-Du$) وهذا يعنى عدم وجود تام لمشكلة ارتباط الأخطاء ذاتياً.

أثر أدماط الملكية ومجلس الإدارة والخصائص التشغيلية على التجنب الضريبي وانعكاسه على قيمة الشركة: ...

د/ ماجد مصطفى علي الباز

– كانت قيمة مستوى الدلالة الخاص باختبار f للنموذج الاجمالي اقل من قيمة مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ وهذا يعني امكانية الاعتماد على النموذج الاجمالي بصورة كلية.

٣/٣/٤- اختبار الفرض الثاني:

يهدف هذا الفرض الى تحديد أثر خصائص مجلس الادارة على التجنب الضريبي، حيث قام الباحث باستخدام أسلوب تحليل بيانات البيانات الاطارية Panel data Analysis وذلك بطريقة النماذج ذات التأثير الثابت Fixed Effect وفيما يلي نتائج اختبار الفرض الثاني:

جدول (٥) مقدرات النموذج الخاص بالفرض الرئيس الثاني

المتغير المستقل	النموذج المقدر	قيمة t	مستوى الدلالة	القرار $\alpha=0.05$
الحد الثابت	1.866747	3.232323	0.0013	معنوي
BODD	0.577659	3.799308	0.0002	معنوي
D(BODI)	-0.325073	-0.819382	0.4129	غير معنوي
BODM	-0.073365	-1.995336	0.0465	معنوي
BODS	-0.081036	-3.688445	0.0002	معنوي
BODW	-1.565611	-1.848113	190.05	غير معنوي

ديربن واتسون = ١.٦٦٥ / معامل التحديد = ٤٧.٢ % / قيمة F = ١٧.٢٣ / مستوى الدلالة F = ٠

من النتائج السابقة يتضح ما يلي:

- كانت قيمة مستوى الدلالة الخاص بكل من حجم مجلس الادارة؛ ازدواجية مجلس الادارة وعدد مرات انعقاد مجلس الادارة اقل من قيمة مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ وهذا يعني وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين كل من تلك المتغيرات ذات الدلالة الاحصائية والتجنب الضريبي.
- كانت قيمة مستوى الدلالة الخاص بالحد الثابت اقل من قيمة مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ وهذا يعني معنوية الحد الثابت في النموذج التقديري.

- كانت قيمة مستوى الدلالة الخاصة بكل من استقلالية مجلس الإدارة وتمثيل المرأة في مجلس الإدارة أكبر من قيمة مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ وهذا يعني انه يتم استبعاد تلك المتغيرات من النموذج التقديري محل الدراسة.
- كانت إشارة معامل الانحدار الخاص بازدواجية المجلس إشارة موجبة وهذا يعنى وجود علاقة طردية معنوية ذات دلالة إحصائية بين ازدواجية المجلس والتجنب الضريبي.
- كانت إشارة كل من حجم مجلس الإدارة وعدد مرات انعقاد مجلس الإدارة إشارة سالبة وهذا يعني وجود علاقة عكسية بين كل من [حجم مجلس الإدارة - عدد مرات انعقاد مجلس الإدارة] والتجنب الضريبي .
- كانت قيمة معامل التحديد $R^2 = 47.2\%$ وهذا يعنى أن المتغيرات التفسيرية المعنوية ذات الدلالة الإحصائية في النموذج محل الدراسة التي تعبر عن كل من حجم مجلس الإدارة؛ ازدواجية مجلس الإدارة وعدد مرات انعقاد مجلس الإدارة مسؤولة عن تفسير ما نسبته 47.2% من التغيرات التي تحدث في التجنب الضريبي بصورة إجمالية والنسبة الباقية ترجع إلى حد الخطأ العشوائي.
- كانت قيمة إحصائية ديرين واتسون المحسوبة $Dw = 1.665$ وبالنظر للقيم الجدولية في جداول ديرين واتسون يتضح أن القيمة المحسوبة تقع بين القيمتين ($Du, 4 - Du$) وهذا يعنى عدم وجود تام لمشكلة ارتباط الأخطاء ذاتياً.
- كانت قيمة مستوى الدلالة الخاص باختبار f للنموذج الاجمالي اقل من قيمة مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ وهذا يعنى امكانية الاعتماد على النموذج الاجمالي بصورة اجمالية.

٤/٣/٤ - اختبار الفرض الثالث:

يهدف هذا الفرض الى دراسة اثر الخصائص التشغيلية على التجنب الضريبي حيث قام الباحث باستخدام أسلوب تحليل بيانات البيانات الاطارية Panel data Analysis وذلك بطريقة النماذج ذات التأثير الثابت Fixed Effect وفيما يلي نتائج اختبار الفرض الثالث:

أثر أدماط الملكية ومجلس الإدارة والخصائص التشغيلية على التجنب الضريبي وانعكاسه على قيمة الشركة: ...

د/ ماجد مصطفى علي الباز

جدول (٦) مقدرات النموذج الخاص بالفرض الرئيس الثالث

المتغير المستقل	النموذج المقدر	قيمة t	مستوى الدلالة	القرار $\alpha=0.05$
الحد الثابت	-0.593966	-2.032349	0.0426	معنوي
AGE	0.000870	0.465518	0.6417	غير معنوي
D(CAPEX)	0.001082	0.191196	0.8484	غير معنوي
DIVID	-0.026295	-0.382278	0.7024	غير معنوي
FS	-0.026909	-2.130757	0.0258	معنوي
ROA	-0.83683	-1.96579	0.0420	معنوي
D(LEV)	-0.18520	-1.978778	0.0431	معنوي
D(OCF)	-0.085875	-14.28311	0.0000	معنوي

ديربن واتسون = ١.٨٨٢ / معامل التحديد = ٨١.٤ % / قيمة F = ٤٥١.٤ / مستوى الدلالة F = ٠

من النتائج السابقة يتضح ما يلي:

- كانت قيمة مستوى الدلالة الخاص بكل من حجم الشركة؛ الرافعة المالية؛ العائد على الأصول والتدفق النقدي التشغيلي اقل من قيمة مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ وهذا يعنى وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين كل من تلك المتغيرات ذات الدلالة الاحصائية والتجنب الضريبي.
- كانت قيمة مستوى الدلالة الخاص بالحد الثابت اقل من قيمة مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ وهذا يعنى معنوية الحد الثابت في النموذج المقدر.
- كانت قيمة مستوى الدلالة الخاصة بكل من عمر الشركة؛ الإنفاق الاستثماري وتوزيع الأرباح أكبر من قيمة مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ وهذا يعنى انه يتم استبعاد تلك المتغيرات من النموذج التقديري محل الدراسة.
- كانت إشارة كل معامل النموذج التقديري الخاص بكل من حجم الشركة؛ الرافعة المالية؛ العائد على الأصول والتدفق النقدي التشغيلي إشارة سالبة وهذا يعنى وجود علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين كل من [حجم الشركة؛ الرافعة المالية؛ العائد على الأصول والتدفق النقدي التشغيلي للشركة] والتجنب الضريبي .
- كانت قيمة معامل التحديد $R^2 = ٨١.٤ %$ وهذا يعنى أن المتغيرات التفسيرية المعنوية ذات الدلالة الإحصائية في النموذج محل الدراسة التي تعبر عن كل من

أثر أدماط الملكية ومجلس الإدارة والخصائص التشغيلية على التجنب الضريبي وانعكاسه على قيمة الشركة: ...

د/ ماجد مصطفى علي الباز

- حجم الشركة؛ الرافعة المالية؛ العائد على الأصول والتدفق النقدي التشغيلي مسؤولة عن تفسير ما نسبته ٨١.٤% من التغيرات التي تحدث في التجنب الضريبي بصورة إجمالية والنسبة الباقية ترجع إلى حد الخطأ العشوائي.
- كانت قيمة إحصائية ديرين واتسون المحسوبة $Dw = 1.882$ وبالنظر للقيم الجدولية في جداول ديرين واتسون يتضح أن القيمة المحسوبة تقع بين القيمتين $(Du, 4-Du)$ وهذا يعني عدم وجود تام لمشكلة ارتباط الأخطاء ذاتياً.
- كانت قيمة مستوى الدلالة الخاص باختبار f للنموذج الاجمالي اقل من قيمة مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$ وهذا يعني امكانية الاعتماد على النموذج الاجمالي بصورة كلية.

٥/٣/٤- اختبار الفرض الرابع:

يهدف هذا الفرض الي قياس أثر التجنب الضريبي على قيمة الشركة في وجود بعض المتغيرات الضابطة حيث قام الباحث باستخدام أسلوب تحليل بيانات البيانات الاطارية Panel data Analysis وذلك بطريقة النماذج ذات التأثير الثابت Fixed Effect وفيما يلي نتائج اختبار الفرض الرابع:

جدول (٧) مقدرات النموذج الخاص بالفرض الرئيس الرابع

المتغير المستقل	النموذج المقدر	قيمة t	مستوى الدلالة	القرار $\alpha = 0.05$
C	0.583171	2.582350	0.0101	معنوي
TA	0.133507	3.973769	0.0001	معنوي
ROA	1.169217	3.416194	0.0007	معنوي
D(OCF)	0.049710	10.18448	0.0000	معنوي
MO	-10.64865	-1.989929	0.0346	معنوي
D(LEV)	0.131336	7.851181	0.0000	معنوي
GO	-0.379501	-2.028518	0.0410	معنوي
FS	-0.023366	-2.287010	0.0418	معنوي
DIVID	0.097870	1.993390	0.0437	معنوي
D(CAPEX)	0.009251	2.203985	0.0279	معنوي
BODS	-0.043200	-5.789373	0.0000	معنوي

ديرين واتسون = ١.٦٦٨ / معامل التحديد = ٨٣.٩% / قيمة F = ٢٤٦.١ / مستوى الدلالة F = ٠

من النتائج السابقة يتضح ما يلي:

- كانت قيمة مستوى الدلالة الخاص بكل من التجنب الضريبي؛ الملكية الإدارية؛ الملكية الحكومية؛ حجم مجلس الإدارة؛ حجم الشركة؛ الرافعة المالية؛ العائد على الأصول؛ التدفق النقدي التشغيلي؛ الإنفاق الاستثماري وتوزيع الأرباح اقل من قيمة مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ وهذا يعنى وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين كل من تلك المتغيرات ذات الدلالة الاحصائية وقيمة الشركة.
- كانت قيمة مستوى الدلالة الخاص بالحد الثابت اقل من قيمة مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ وهذا يعنى معنوية الحد الثابت في النموذج المقدر.
- كانت قيمة مستوى الدلالة الخاصة بجميع المتغيرات غير المدرجة في المعادلة المقدره أكبر من قيمة مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ وهذا يعنى انه تم استبعاد تلك المتغيرات من النموذج التقديري محل الدراسة.
- كانت إشارة معامل الانحدار الخاص بكل من التجنب الضريبي؛ الرافعة المالية؛ العائد على الأصول؛ التدفق النقدي التشغيلي؛ الإنفاق الاستثماري وتوزيع الأرباح للشركة إشارة موجبة وهذا يعنى وجود علاقة طردية معنوية بين تلك المتغيرات وقيمة الشركة.
- كانت إشارة كل معامل النموذج التقديري الخاص بكل من الملكية الإدارية؛ الملكية الحكومية؛ حجم مجلس إدارة؛ حجم الشركة للشركة إشارة سالبة وهذا يعنى وجود علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين كل من هؤلاء المتغيرات وقيمة الشركة .
- كانت قيمة معامل التحديد $R^2 = 83.9\%$ وهذا يعنى أن المتغيرات التفسيرية المعنوية ذات الدلالة الإحصائية في النموذج محل الدراسة التي تعبر عن كل من التجنب الضريبي؛ الملكية الإدارية؛ الملكية الحكومية؛ حجم مجلس الإدارة؛ حجم الشركة؛ الرافعة المالية؛ العائد على الأصول؛ التدفق النقدي التشغيلي؛ الإنفاق الاستثماري وتوزيع الأرباح مسؤولة عن تفسير ما نسبته 83.9% من التغيرات التي تحدث في قيمة الشركة بصورة إجمالية والنسبة الباقية ترجع إلى حد الخطأ العشوائي.

- كانت قيمة إحصائية ديرين واتسون المحسوبة $Dw = 1.882$ وبالنظر للقيم الجدولية في جداول ديرين واتسون يتضح أن القيمة المحسوبة تقع بين القيمتين $(Du, 4-Du)$ وهذا يعني عدم وجود تام لمشكلة ارتباط الأخطاء ذاتياً.
- كانت قيمة مستوى الدلالة الخاص باختبار f للنموذج الاجمالي اقل من قيمة مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ وهذا يعني امكانية الاعتماد على النموذج الاجمالي بصورة اجمالية

القسم الخامس

النتائج والتوصيات والإضافة العلمية

١/٥- النتائج: توصل الباحث الي العديد من النتائج وتم تقسيمها كما يلي:

١/١/٥- النتائج النظرية من الأدب المحاسبي:

١/١/٥- أهم أسباب انتشار ظاهرة التجنب الضريبي بالدول النامية هو ارتفاع معدل الضريبة القانوني، وهو الأمر الذي يدفع إدارة الشركات بهذه الدول لمحاولة تجنب دفع الضريبة باعتبارها عبء على الأرباح ونتيجة أساسية لانخفاض مؤشرات الأداء المالي.

٢/١/٥- هناك العديد من النظريات العلمية في الأدب المحاسبي التي تناولت تفسير ممارسات التجنب الضريبي، ولكن تعتبر نظرية الوكالة (Agency Theory) الأقرب لتفسير اتجاه إدارة الشركات لمثل هذه الممارسات.

٣/١/٥- أصبحت قيمة الشركة (Firm Value) مؤشراً أساسياً في بيئة الاعمال الحديثة لتقييم البدائل الاستثمارية وتوجيه المستثمرين وأصحاب المصالح داخل أسواق الأوراق المالية، وبصفة خاصة الذين ليس لديهم خلفية مالية أو محاسبية.

٢/١/٥- النتائج التطبيقية:

١/٢/١/٥- أثر أنماط الملكية على ممارسات التجنب الضريبي:

أظهرت نتيجة اختبار الفرض الأول من خلال النموذج الأول للدراسة التطبيقية وجود أثر سلبي للملكية الإدارية على الحد من التجنب الضريبي (العلاقة طردية)، بينما كان

أثر أدماط الملكية ومجلس الإدارة والخصائص التشغيلية على التجنب الضريبي وانعكاسه على قيمة الشركة: ...

د/ ماجد مصطفى علي الباز

أثر كلاً من الملكية المؤسسية وتركز الملكية إيجابي على الحد من التجنب الضريبي (علاقة عكسية)، ولم يكن هناك أثر للملكية الحكومية على التجنب الضريبي.

المتغير الرئيسي	نوع الأثر	نمط الملكية
الحد من ممارسات التجنب الضريبي	سليبي	الملكية الإدارية
	لا يوجد	الملكية الحكومية
	إيجابي	الملكية المؤسسية
	إيجابي	تركز الملكية

٢/٢/١/٥- أثر خصائص مجلس الإدارة على ممارسات التجنب الضريبي:

أظهرت نتيجة اختبار الفرض الثاني من خلال النموذج الثاني للدراسة التطبيقية وجود أثر سلبي للازدواجية بمجلس الإدارة على الحد من التجنب الضريبي (العلاقة طردية)، بينما كان أثر كلاً من حجم المجلس وعدد مرات الانعقاد إيجابي في الحد من التجنب الضريبي (علاقة عكسية)، ولم يكن هناك أثر للاستقلالية وتمثيل المرأة على التجنب الضريبي.

المتغير الرئيسي	نوع الأثر	خصائص مجلس الإدارة
الحد من ممارسات التجنب الضريبي	إيجابي	حجم المجلس
	سليبي	الازدواجية
	لا يوجد	الاستقلالية
	إيجابي	عدد مرات الانعقاد
	لا يوجد	تمثيل المرأة

٣/٢/١/٥- أثر الخصائص التشغيلية على ممارسات التجنب الضريبي:

أظهرت نتيجة اختبار الفرض الثالث من خلال النموذج الثالث للدراسة التطبيقية وجود أثر إيجابي لكلاً من حجم الشركة، الرافعة المالية، العائد على الأصول والتدفق النقدي التشغيلي على الحد من التجنب الضريبي (علاقة عكسية)، ولم يكن هناك أثر لكلاً من عمر الشركة، الانفاق الاستثماري وتوزيعات الأرباح على التجنب الضريبي.

المتغير الرئيسي	نوع الأثر	الخصائص التشغيلية
الحد من ممارسات التجنب الضريبي	إيجابي	حجم الشركة
	إيجابي	الرافعة المالية

أثر أنماط الملكية ومجلس الإدارة والخصائص التشغيلية على التجنب الضريبي وانعكاسه على قيمة الشركة: ...

د/ ماجد مصطفى علي الباز

	إيجابي	العائد على الأصول
	إيجابي	التدفق النقدي التشغيلي
	لا يوجد	عمر الشركة
	لا يوجد	الانفاق الاستثماري
	لا يوجد	توزيعات الأرباح

٤/٢/١/٥- أثر التجنب الضريبي على قيمة الشركة:

أظهرت نتيجة اختبار الفرض الرابع من خلال النموذج الرابع للدراسة التطبيقية وجود أثر إيجابي لممارسات التجنب الضريبي على قيمة الشركة (علاقة طردية).

قيمة الشركة	أثر إيجابي	ممارسات التجنب الضريبي
-------------	------------	------------------------

وهو الأمر الذي يدفع الباحث للتأكيد على أهمية تطوير المنظومة الضريبية في جمهورية مصر العربية بشكل عاجل بما يحد من قدرة إدارة الشركات على اللجوء لممارسات التجنب الضريبي كأحد أساليب تخفيض العبء الضريبي، وذلك لما لهذه الممارسات من أثر إيجابي على قيمة الشركة وبالتالي تضليل المستثمرين وفئات أصحاب المصالح الأخرى عند اعتمادهم على قيمة الشركة في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية أو التمويلية.

٣/١/٥- مدي توافق (أهم) النتائج التطبيقية للبحث مع الأدبيات المحاسبية:

يستعرض الباحث مدي اتفاق أو اختلاف نتائج الدراسة مع بعض الأدبيات المحاسبية:

١/٣/١/٥- من زاوية أثر أنماط الملكية على التجنب الضريبي:

أكدت الدراسة الحالية على وجود أثر سلبي للملكية الإدارية على الحد من ممارسات التجنب الضريبي في البيئة المصرية، وهو ما يتفق على المستوي الدولي مع كلاً من (Huang and Zhang, 2020/ Ratnawati et.al, 2018/ Park et.al, 2016/) (Rezaei and Ghanaeenejad, 2014/ Kim, et.al, 2011)، ويختلف مع كلاً من (Barros and Sarmento, 2020/ Pangestu and Bimo, 2018 Santa) (and Rezende, 2016)، كما أكدت الدراسة الحالية على وجود أثر إيجابي للملكية المؤسسية على الحد من ممارسات التجنب الضريبي في البيئة المصرية، وهو ما يتفق

على المستوي الدولي مع كلاً من (Nugroho and Agustia, 2018/ Jamei,)، ويختلف مع كلاً من (Kusbandiyah et.al, 2020/ Ratnawati et.al, 2018/ Khan, et.al,) من (2017/ Kim, et.al, 2011)

٢/٣/١/٥- من زاوية أثر خصائص مجلس الإدارة على التجنب الضريبي:

أكدت الدراسة الحالية على وجود أثر سلبي لازدواجية مجلس الإدارة على الحد من ممارسات التجنب الضريبي في البيئة المصرية، وهو ما يتفق على المستوي الدولي مع كلاً من (Hoseini et.al, 2019/ Lanis et.al, 2019/ Aburajab et.al,)، ويختلف مع (Richardson et.al, 2016A)، كما أكدت الدراسة الحالية على وجود أثر ايجابي لحجم مجلس الإدارة على الحد من ممارسات التجنب الضريبي في البيئة المصرية، وهو ما يتفق على المستوي الدولي مع كلاً من (Lanis et.al, 2019/ Khaoula and Moez, 2019/ Zemzem and) (Ftouhi, 2013)، ويختلف مع كلاً من (Hoseini et.al, 2019/ Aburajab) (et.al, 2019).

٣/٣/١/٥- من زاوية أثر الخصائص التشغيلية على التجنب الضريبي:

أكدت الدراسة الحالية على وجود أثر ايجابي لحجم الشركة على الحد من ممارسات التجنب الضريبي في البيئة المصرية، وهو ما يتفق على المستوي الدولي مع كلاً من (Brooks and Sun, 2020/ Herron and Nahata, 2020/ Fernández-) (Rodríguez et.al, 2019/ Ichسانی and Susanti, 2019،) (Margaret and Simanjuntak, 2020/ Dyreng, et.al, 2019/ Christian) (and Imagbe, 2019)، كما أكدت الدراسة الحالية على وجود أثر ايجابي للرافعة المالية على الحد من ممارسات التجنب الضريبي في البيئة المصرية، وهو ما يتفق على المستوي الدولي مع كلاً من (Ichسانی and Susanti, 2019/ Evana,) (Brooks) (2019/ Rezaei and Ghanaeenejad, 2014)، ويختلف مع كلاً من (Brooks)

and Sun, 2020/ Fernández-Rodríguez et.al, 2019/ Yee et.al, 2018/
(Khan, et.al, 2017/ Zhang et.al, 2017

٤/٣/١/٥ - من زاوية أثر التجنب الضريبي على قيمة الشركة:

أكدت الدراسة الحالية على وجود أثر إيجابي (علاقة طردية) للتجنب الضريبي على قيمة الشركات في البيئة المصرية، وهو ما يتفق مع كلاً من (Jacob and Schütt, 2020/ Abdelfattah and Aboud, 2020/ Brooks and Sun, 2020/ Akbari et.al, 2019/ Nugroho and Agustia, 2018/ Zhang et.al, Yee et.al, Ichسانی and Susanti, 2019/), ويختلف مع كلاً من (2017 2018/ Park et.al, 2016/ Santa and Rezende, 2016/ Rezaei and Ghanaeenejad, 2014/ Chen et.al, 2014) ويرجح الباحث هذا التباين في الأثر نتيجة اختلاف بيئة التطبيق (جمهورية مصر العربية) والفترة الزمنية (٢٠١٥-٢٠١٩)

٢/٥ - التوصيات:

انطلاقاً من الدراسة النظرية والتطبيقية لهذا البحث يطرح الباحث التوصيات التالية:
١/٢/٥ - ضرورة تعديل قوانين الضرائب المصرية للحد من البدائل والتسهيلات المقدمة للموليين التي تسمح بممارسات التجنب الضريبي.
٢/٢/٥ - إضافة عقوبات رادعة على الشركة ومجالس الإدارات في حالة اكتشاف ممارسات للتجنب الضريبي بالقوائم والتقارير المالية السنوية.
٣/٢/٥ - ضرورة تقنين حجم الملكية الإدارية والازدواجية بمجالس الإدارات باعتبارهما أهم العوامل المساعدة للاتجاه لممارسات التجنب الضريبي.
٤/٢/٥ - رفع الثقافة المالية بالمجتمع، وخاصة لدى المتعاملين بسوق الأوراق المالية ووضع حد أدنى لها للسماح للجمهور العام بالاستثمار في الأسهم والسندات.

٣/٥ - الإضافة العلمية:

يعتبر هذا البحث امتداداً للبحوث المحاسبية في مجال المحاسبة الضريبية، وتتمثل الإضافة العلمية لهذا البحث في النقاط التالية:
١/٣/٥ - تحديث الإطار النظري لماهية التجنب الضريبي.

أثر أنماط الملكية ومجلس الإدارة والخصائص التشغيلية على التجنب الضريبي وانعكاسه على قيمة الشركة: ...

د/ ماجد مصطفى علي الباز

- ٢/٣/٥- توفير دليل تطبيقي حديث عن أثر أنماط الملكية (الإدارية/ المؤسسية/ الحكومية/ التركيز) على ممارسات التجنب الضريبي بالبيئة المصرية.
- ٣/٣/٥- توفير دليل تطبيقي حديث عن أثر خصائص مجلس الإدارة (الحجم/الازدواجية / الاستقلالية/ مرات الانعقاد/ تمثيل المرأة) على ممارسات التجنب الضريبي بالبيئة المصرية
- ٤/٣/٥- توفير دليل تطبيقي حديث عن أثر الخصائص التشغيلية للشركات (الحجم/ العمر/ الرافعة المالية/ العائد على الأصول/ التدفق النقدي/ الإنفاق الاستثماري/ توزيعات الأرباح) على ممارسات التجنب الضريبي بالبيئة المصرية
- ٥/٣/٥- توفير دليل تطبيقي حديث عن أثر ممارسات التجنب الضريبي على قيمة الشركات بسوق الأوراق المالية المصري.
- ٦/٣/٥- سد الفجوة البحثية الحالية في مجال محددات التجنب الضريبي (أنماط الملكية/ خصائص مجلس الإدارة/ الخصائص التشغيلية) وأثره على قيمة الشركة من خلال دراسة تطبيقية اعتمدت على أسلوب المسح الشامل لجميع الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري (ماعد البنوك والخدمات المالية) ولفترة زمنية مدتها خمس سنوات (٢٠١٥-٢٠١٩) لإضفاء المصداقية وإمكانية التعميم على نتائج الدراسة.

قائمة المراجع

أولاً- المراجع العربية:

- أبوزيد، عيد وناصر، محمد وبراضيه، حكيم (٢٠٢٠) "أثر مخاطر وربحية الشركات على التجنب الضريبي: دراسة تطبيقية"، **مجلة رماح للبحوث والدراسات**، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية برماح المملكة العربية السعودية، العدد ٤١، ص ٢٤١-٢٦١.
- أبوسالم، سيد (٢٠٢٠) "العلاقة بين حجم الشركة والتجنب الضريبي: نظرية التكلفة السياسية أم نظرية القوة السياسية؟"، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ٢٤ العدد ٣، ص ٣٧١-٤١١.
- الصيرفي، أسماء (٢٠١٦)، "أثر مستوي الإفصاح المحاسبي عن المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة على قيمة الشركة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ٢٠ العدد ٢، ص ١٢٥-١٦٧.
- البورصة المصرية، التقارير السنوية، الموقع الإلكتروني، <https://www.egx.com.eg>
- النجار، سامح (٢٠٢٠) "دراسة تحليلية لطبيعة العلاقة بين هيكل الملكية المركزة وجودة تقارير الاستدامة وأثرها على ممارسات التجنب الضريبي: أدلة عملية من بيئة الأعمال المصرية"، **المجلة العلمية للدراسات المحاسبية**، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، العدد الأول، ص ٨٤٦-٩٣١.
- بغدادي، أحمد ومحمد، محمد (٢٠١٩) "العلاقة بين التجنب الضريبي والسلوك غير المتمثل للتكلفة" دراسة اختبارية" **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ٢٣ العدد ٣، ص ٧٨٧-٨٤٨.
- حسين، علاء (٢٠٢٠) " تحليل العلاقة بين غموض التقارير المالية، أداء المسؤولية الاجتماعية، وممارسات التجنب الضريبي، وبين خطر الانهيار المستقبلي لأسعار أسهم الشركات ذات التصنيف في مؤشر البورصة المصرية للاستدامة"، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ٢٤ العدد ١، ص ٢٠٨-٢٧٥.
- محمد، عبدالله (٢٠٢٠) "أثر جودة التقارير المالية والقدرة الإدارية على العلاقة بين ممارسات تجنب الضريبة وكفاءة القرارات الاستثمارية في بيئة الأعمال المصرية"، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ٢٤ العدد ٣، ص ٥٤٣-٥٩٣.
- خميس، حسن (٢٠١٨) " قياس تأثير الملكية المؤسسية في علاقة التهرب الضريبي بالعوائد المدينة دليل عملي من البيئة المصرية"، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ٢٢ العدد ١، ص ١٢٥-١٧٠.

أثر أدماط الملكية ومجلس الإدارة والخصائص التشغيلية على التجنب الضريبي وانعكاسه على قيمة الشركة: ...

د/ ماجد مصطفى علي الباز

- عيسى، عارف (٢٠١٥)، "قياس أثر حوكمة الشركات على مستوى التجنب الضريبي في ضوء نظرية الوكالة: دراسة عملية"، *مجلة البحوث المحاسبية*، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد ٢، ص ١٨٢ - ٢١٩.
- محمود، عمرو السيد، (٢٠١٧)، "دراسة العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وممارسات التجنب الضريبي - دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية في مصر"، *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ٢١ العدد ١، ص ٣٠٧-٣٦١.
- مصلحة الضرائب المصرية، القانون رقم (٩٦) لسنة ٢٠١٥، القانون رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤، بتعديل بعض أحكام القانون (٩١) لسنة ٢٠٠٥.
- مليجي، مجدي (٢٠١٨)، "تحليل العلاقة بين الاحتفاظ بالنقدية والمسؤولية الاجتماعية والتجنب الضريبي وأثرها على قيمة الشركة: أدلة عملية من بيئة الأعمال المصرية" *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ٢٢ العدد ٧، ص ٣٣١-٤٠١.
- يوسف، أيمن (٢٠١٩) "أثر تركيز الملكية وحجم مكتب المراجعة على علاقة ممارسات التجنب الضريبي بعوائد الأسهم ومخاطر الشركات- دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية" *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ٢٣ العدد ٤، ص ٣٩٨-٤٦٨.

ثانياً- المراجع الأجنبية:

1. Abdelfattah, T. and Aboud, A., (2020). Tax avoidance, corporate governance, and corporate social responsibility: The case of the Egyptian capital market. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 38. pp. 101-123.
2. Aburajab, L., Maali, B., Jaradat, M. and Alsharairi, M., (2019). Board of Directors' Characteristics and Tax Aggressiveness: Evidence from Jordanian Listed Firms. *Theoretical Economics Letters*, 9(7), pp.2732-2745.

3. Akbari, F., Salehi, M. and Bagherpour Vlashani, M.A. (2019), "The relationship between tax avoidance and firm value with income smoothing: A comparison between classical and Bayesian econometric in multilevel models", *International Journal of Organizational Analysis*, Vol. 27 No. 1, pp. 125-148.
4. Annuar, H.A., Salihu, I.A. and Sheikh Obid, S.N., (2014). Corporate ownership, governance and tax avoidance: An interactive effect. *Procedia-Social and Behavioural Sciences*, 164, pp.150-160.
5. Barros, V. and Sarmiento, J.M., (2020). Board Meeting Attendance and Corporate Tax Avoidance: Evidence from the UK. *Business Perspectives and Research*, 8(1), pp.51-66.
6. Beer, S., De Mooij, R. and Liu, L., (2020). International corporate tax avoidance: A review of the channels, magnitudes, and blind spots. *Journal of Economic Surveys*, 34(3), pp.660-688.
7. Bradshaw, M., Liao, G. and Ma, M., (2016). Ownership structure and tax avoidance: Evidence from agency costs of state ownership in China. Available at SSRN: 2239837.
8. Brooks, L.L.Z. and Sun, C.P.Y., (2020). Audit Firm Tenure, Corporate Tax Avoidance, and Firm Value. *Journal of Forensic and Investigative Accounting*, 12(1), pp. 109-137.
9. Carter, C., Spence, C., Muzio, D., Addison, S. and Mueller, F., (2015). The dark side of professions: the big four and tax avoidance. *Accounting, Auditing & Accountability Journal*. 28(8). Pp. 1236-1290.
10. Chen, X., Hu, N., Wang, X. and Tang, X. (2014), "Tax avoidance and firm value: evidence from China", *Nankai Business Review International*, 5(1), pp. 25-42.

11. Christian, I. and Imagbe, V.U., (2019). Determinants of corporate tax avoidance: empirical evidence of quoted companies in Nigeria. *Journal of Emerging Trends in Economics and Management Sciences*, 10(4), pp.173-181.
12. Chyz, J.A. and White, S.D. (2014), "The Association between Agency Conflict and Tax Avoidance: A Direct Approach", *Advances in Taxation*, 21, pp. 107-138.
13. Cobham, A. and Janský, P. (2018), Global distribution of revenue loss from corporate tax avoidance: re- estimation and country results. *Journal of International Development*, 30(2), pp.206-232.
14. Dewianawati, D., & Setiawan, E. (2021). An Analysis of Tax Avoidance in Food Beverage Companies Registered in Indonesia Stock Exchange. *International Journal of Science, Technology & Management*, 2(1), 93-105.
15. Dyreng, S.D., Hanlon, M. and Maydew, E.L., (2019). When does tax avoidance result in tax uncertainty? *The Accounting Review*, 94(2), pp.179-203.
16. Evana, E., (2019). The Effect of State Ownership Structure, Investment Decision, and Fiscal Tax Loss Compensation Toward Tax Avoidance on Manufacturing Companies Listed on IDX in 2015. *Review of Integrative Business and Economics Research*, 8(1), pp.202-216.
17. Fernández-Rodríguez, E., García-Fernández, R. and Martínez-Arias, A., (2019). Influence of Ownership Structure on the Determinants of Effective Tax Rates of Spanish Companies. *Sustainability*, 11(5), p.1441.
18. Gontara, H., & Khlif, H. (2021). Tax avoidance and audit report lag in South Africa: the moderating effect of auditor type. *Journal of Financial Crime*. 28(1), pp 1-9.

19. Gunn, A., Koch, D.J. and Weyzig, F., (2020). A methodology to measure the quality of tax avoidance case studies: Findings from the Netherlands. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 39. pp 1-18.
20. Helgadóttir, O. (2021). The new luxury freeports: Offshore storage, tax avoidance, and ‘invisible’ art. *Environment and Planning A: Economy and Space*, (2), pp 1-21
21. Herron, R. and Nahata, R, (2020). Corporate tax avoidance and firm value discount. *Quarterly Journal of Finance*, 10(1) pp. 152-178
22. Hoseini, M., Gerayli, M.S. and Valiyan, H., (2019). Demographic characteristics of the board of directors’ structure and tax avoidance. *International Journal of Social Economics*. 46(2) pp. 199-212.
23. Huang, H. and Zhang, W., (2020). Financial expertise and corporate tax avoidance. *Asia-Pacific Journal of Accounting & Economics*, 27(3), pp.312-326.
24. Huang, H.H., Lobo, G.J., Wang, C. and Xie, H., (2016). Customer concentration and corporate tax avoidance. *Journal of Banking & Finance*, 72, pp.184-200.
25. Ichsani, S. and Susanti, N., (2019). The Effect of Firm Value, Leverage, Profitability and Company Size on Tax Avoidance in Companies Listed on Index LQ45 Period 2012-2016. *Global Business and Management Research*, 11(1), pp.307-313.
26. Ismawati Y. and Lutfillah N, (2020). Determinant tax avoidance. *RIMA-Research in Management and Accounting*, 2(2), pp.76-86
27. Jacob, M. and Schütt, H.H., (2020). Firm valuation and the uncertainty of future tax avoidance. *European Accounting Review*, 29(3) pp.1-27.
28. Jamei, R., (2017). Tax Avoidance and Corporate Governance Mechanisms: Evidence from Tehran Stock Exchange. *International Journal of Economics and Financial Issues*, 7(4), Pp. 638-644.

29. Kadir, O, (2018), The Impact of Corporate Governance Mechanisms on Corporate Tax Avoidance in Nigerian Listed Manufacturing Companies, *Global Journal of Contemporary Research in Accounting, Auditing and Business Ethics*,4(1), pp 622-636
30. Kasim, F.M. and Saad, N., (2019). Determinants of Corporate Tax Avoidance Strategies among Multinational Corporations in Malaysia. *International Journal of Public Policy and Administration Research*, 6(2), pp.74-81.
31. Khan, M., Srinivasan, S. and Tan, L., (2017). Institutional ownership and corporate tax avoidance: New evidence. *The Accounting Review*, 92(2), pp.101-122.
32. Khaoula, F. and Moez, D., (2019). The moderating effect of the board of directors on firm value and tax planning: Evidence from European listed firms. *Borsa Istanbul Review*, 19(4), pp.331-343.
33. Kim, J.B., Li, Y. and Zhang, L., (2011) Corporate tax avoidance and stock price crash risk: Firm-level analysis. *Journal of Financial Economics*, 100(3), pp.639-662.
34. Kusbandiyah, A., Norwani, N.M. and Jusoh, M.A., (2020). Aggressive Tax Avoidance Determinant Factors of Cg Rankings 100 Public Companies by Indonesian Institute for Corporate Directorship. *Advances in business research international journal*, 6(1), pp.35-40.
35. Lanis, R., Richardson, G., Liu, C. and McClure, R., (2019). The impact of corporate tax avoidance on board of directors and CEO reputation. *Journal of Business Ethics*, 160(2), pp.463-498.
36. Lee, B.B., Dobiyski, A. and Minton, S., (2015). Theories and Empirical Proxies for Corporate Tax Avoidance. *Journal of Applied Business & Economics*, 17(3), pp. 21-34.

37. Margaret, R. and Simanjuntak, H.,(2020), the effect of profitability, company size, and female director composition on tax avoidance: evidence from Indonesia, *Asian Journal of Management Sciences & Education*, 9(2), pp. 54-62.
38. Muturi, P. K., Cheboi, J., & Kemboi, A. (2021). Does Operational Transparency Affect Tax Avoidance for Firms Listed at the NSE, Kenya?. *African Journal of Education, Science and Technology*, 6(2), 87-98.
39. Nugroho, W.C. and Agustia, D., (2018). Corporate governance, tax avoidance, and firm value. *AFEBI Accounting Review*, 2(02), pp.15-29.
40. Pangestu, S. and Bimo, I.D., (2018). The Determinants and Consequences of Tax Avoidance in Indonesia: The Effects of Top Management Characteristics and Capital Structure. *Studi Akuntansi dan Keuangan Indonesia*, 1(2), pp.94-109.
41. Park, J., Ko, C.Y., Jung, H. and Lee, Y.S., (2016). Managerial ability and tax avoidance: evidence from Korea. *Asia-Pacific Journal of Accounting & Economics*, 23(4), pp.449-477.
42. Ratnawati, V., Freddy, D. and Hardi, H., (2018). Ownership Structure, Tax Avoidance and Firm Performance. *Archives of Business Research*, 6(1). Pp 1-7
43. Rezaei, F. and Ghanaeenejad, M., (2014). A review on transparency in financial reporting and its effects on tax avoidance and firm value. *Journal of Commerce & Accounting Research*, 3(2). Pp 43-61.
44. Richardson, G., Taylor, G. and Lanis, R., (2016A). Women on the board of directors and corporate tax aggressiveness in Australia. *Accounting Research Journal*. 29(3), pp. 313-331

45. Richardson, G., Wang, B. and Zhang, X., (2016B). Ownership structure and corporate tax avoidance: Evidence from publicly listed private firms in China. *Journal of Contemporary Accounting & Economics*, 12(2), pp.141-158.
46. Riguen, R., Salhi, B. and Jarboui, A. (2019), "Do women in board represent less corporate tax avoidance? A moderation analysis", *International Journal of Sociology and Social Policy*, 40(1), pp. 114-132.
47. Santa, S.L.L. and Rezende, A.J., (2016). Corporate tax avoidance and firm value: from Brazil. *Revista Contemporânea de Contabilidade*, 13(30), pp.114-133.
48. Saragih, A.H., (2017). Analysis of Tax Avoidance Effect on Firm Value (A Study on Firms Listed on Indonesia Stock Exchange). *the 2nd International Conference on Business Administration and Policy* (ICBAP 2017). Atlantis Press.
49. Shen, H, Hou, F, Peng, M, Xiong, H, & Zuo, H (2021). Economic policy uncertainty and corporate tax avoidance: Evidence from China. *Pacific-Basin Finance Journal*, Vol.65, pp.1-14
50. Suryarini, T., (2018). The Effect of Corporate Governance and the Quality of CSR to Tax Avoidation. *Accounting Analysis Journal*, 7(3), pp.159-167.
51. Tandean, V.A. and Winnie, W. (2016), "The Effect of Good Corporate Governance on Tax Avoidance: An Empirical Study on Manufacturing Companies Listed in IDX period 2010-2013", *Asian Journal of Accounting Research*, 1(1), pp. 28-38
52. Tang, T.Y., (2019). The value implications of tax avoidance across countries. *Journal of Accounting, Auditing & Finance*, 34(4), pp.615-638.
53. Thomsen, M. and Watrin, C., (2018). Tax avoidance over time: A comparison of European and US firms. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 33, pp.40-63.

54. Trisusanti, D. and Lasdi, L., (2020). The effect of corporate governance mechanism and accounting conservatism on tax avoidance. *RIMA-Research in Management and Accounting*, 1(2), pp.114-124.
55. Yee, C.S., Sapiei, N.S. and Abdullah, M., (2018). Tax avoidance, corporate governance and firm value in the digital era. *Journal of Accounting and Investment*, 19(2), pp. 160-175
56. Zemzem, A. and Ftouhi, K., (2013). The effects of board of directors' characteristics on tax aggressiveness. *Research Journal of Finance and Accounting*, 4(4), pp.140-147.
57. Zhang, C., Cheong, K.C. and Rasiah, R., (2017). Corporate tax avoidance and performance: Evidence from China's listed companies. *Institutions and Economies*, 8(3), pp.61-83.